# تيارات الهجرة الداخلية في سلطنة عمان منذ ثمانينيات القرن العشرين محافظة مسقط نموذجا

طلال بن يوسف العوضي[١]، منتصر ابراهيم عبدالغني[١ & ٣]، سيد رمضان سيد عبدالعال[١&٢]

قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس[١]

قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بني سويف[٢]

قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنيا[٣]

**الملخص**

تعد الهجرة الداخلية ظاهرة مؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تأثيرها ينعكس في تنامي الحاجة إلى توفير الخدمات وفرص العمل للقادمين الجدد. وقد دفع ذلك الباحثين لدراسة وتحليل هذه الظاهرة في سلطنة عمان، خاصة أن ظاهرة الهجرة الداخلية لم تكن من الظواهر أو السمات البارزة التي ميزت المجتمع العماني قبل عام ١٩٧٠، بالمقارنة بالهجرة الخارجية التي اتسم بها خلال تاريخه الطويل. ولقد اخذت السلطنة بسياسة التخطيط والتنمية الاقتصادية والعمرانية لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العماني منذ عام ١٩٧٠م، مما ساهم في تطور ظاهرة حركة وانتقال السكان بين المحافظات، خاصة الي محافظة مسقط (العاصمة)، نظرا لما شهدته من تركز للأنشطة التنموية بها، وما ترتب عليه من تطور اقتصادي انعكس على نموها، بمعدلات سريعة نتيجة للهجرة المحلية والاجنبية على السواء.

وفي هذا الاطار تهدف الدراسة الي التعرف على طبيعة تيارات الهجرة الداخلية واتجاهاتها بالسلطنة من المنظور الجغرافي من أجل تحديد طبيعة هذه الهجرة والعوامل الجغرافية التي تؤثر فيها، هذا الي جانب محاولة رسم خرائط لتيارات الهجرة بين المحافظات العمانية، وتوضيح دوافع السكان للقيام بالهجرة الداخلية خاصة الي محافظة مسقط. وتسلط هذه الدراسة الضوء على الابعاد التنموية باعتبارها أحد ابعاد ظاهرة الهجرة، فهي تضع رؤية للعلاقة بين الهجرة الداخلية وعمليات التنمية بالسلطنة. وبناء علية تطرقت الدراسة الي التعرف على الهجرة الداخلية من حيث تطورها وتوزيعها بالسلطنة، والعوامل المؤثرة فيها، ودراسة تيارات الهجرة من والي مسقط اضافة الي التعرف على الاثار المترتبة على هذه الهجرة.

**الكلمات الدالة:** الهجرة الداخلية، معدل الهجرة، التنمية الاقتصادية، آثار الهجرة، مسقط، سلطنة عمان.

# Internal Migration Streams in the Sultanate of Oman since the 1980s: Muscat Governorate as a model


## Abstract

Internal migration is an influential phenomenon in our economic and social life. Its impact is usually reflected to the growing need for services and employment opportunities for newcomers. This has led the researchers to study and analyze this phenomenon in the Sultanate of Oman using Muscat as case study. This internal migration phenomenon was not one of the prominent features that characterized the Omani society before 1970, compared with the external migration that characterized the long history. The Sultanate has taken the planning policy as well economic and urban development to improve the economic and social conditions of the country since 1970. The development has accelerated the movement of the population between all governorates, especially to the governorate of Muscat (the capital), this economic development reflected on the result of high city expansion rate due to both domestic and foreign migration.

In this context, the study aims at identifying the nature physical of the internal migration and their trends in the Sultanate from a geographic perspective in order to determine the nature of this migration and the geographical factors that affect it. It is also to draw the current internal immigration streams between the Omani governorates and to analyze different variables of this phenomenon into Muscat. This study highlights the developmental dimensions of this phenomenon. It discusses the relationship between internal migration and development processes in the Sultanate. The study examined the internal migration in terms of its development and distribution in the Sultanate, the factors influencing it, studying the currents of migration from and to Muscat, as well as identifying the effects of this migration.



**Keywords:** Internal Migration, Migration Rate, Economic development, Migration Effects, Muscat, Sultanate of Oman

**المقدمة**

تعد الهجرة على نحو عام، والهجرة الداخلية على نحو خاص، موضع اهتمام ودراسة الكثير من المتخصصين في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ومتخذي القرار، كما كانت موضع اهتمام للجغرافيين الذين درسوها على اعتبار انها خاصية من خصائص السكان، وكذلك كونها عملية تؤثر في الخصائص السكانية الاخرى، مثل التراكيب السكانية المختلفة، كالتركيب العمري والنوعي والاقتصادي وغيرها، كما تؤثر في اقتصاديات الموطن الاصلي والموطن الجديد على حد سواء (عنبر وابوصبحة، ٢٠٠٩م، ص ص ٢١٢- ٢١٣). وتمشيا مع ذلك يلاحظ ان ظاهرة الهجرة الداخلية في سلطنة عمان تُعد من ابرز الظواهر السكانية خاصة بمحافظة مسقط (العوضي وجمال الدين، ٢٠٠٤)، وقد دفع ذلك الباحثين لدراسة وتحليل هذه الظاهرة لكي تتبلور دراساتهم الي مقترحات وتوصيات يمكن ان تساعد في معالجة المشكلات التي قد تنجم عن هذه الظاهرة. خاصة ان موضوع الهجرة الداخلية بسلطنة عمان لم ينل حظه من الدراسة كغيره من الموضوعات الديموغرافية الاخرى، نظرا لحداثة التعدادات السكانية في السلطنة والتي بدأت عام ١٩٩٣م، فضلا عن قلة بيانات الهجرة الداخلية على مستوى المحافظات، خاصة في بيانات التعداد الاخير ٢٠١٠م. لذا يعتبر ذلك البحث من المحاولات العلمية التي تهدف للتعرف على حركة تيارات الهجرة الداخلية بسلطنة عمان وتأثيرها على التنمية الاقتصادية بها وذلك بالتطبيق على محافظة مسقط (العاصمة).

يُعد توزيع السكان لأي مجتمع بعدا مهما من ابعاد دراسة السكان في جغرافية التنمية، وذلك لان توزيع السكان وكثافتهم يعبر عن علاقتهم بالأرض، متأثرا بمجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية ومؤثرا فيها، خاصة ان هناك تأثير متبادل بين السكان والتنمية. في هذا السياق نجد ان الهجرة الداخلية بسلطنة عمان تلعب دورا مهما للغاية في نمو السكان وفي إعادة توزيع السكان خاصة في العاصمة مسقط، ولقد بدأ هذا الدور يظهر بوضوح منذ ان توافرت عوامل الجذب القوية بعد اكتشاف البترول وانتاجه وتصديره، وما تطلبته التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ايدي عامله آنذاك، فالهجرة الداخلية تؤثر بشكل كبير على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، فهي من الناحية النظرية من الممكن ان تؤثر على سوق العمل وخاصة على العمالة والاجور مع اعادة توزيعها، ومن ثم فهي من العوامل المؤثرة على البطالة والمسببة لها في حالة تزايد هذه الهجرة عن المتاح من فرص العمل.

**مشكلة الدراسة وأهدافها**

تعد الهجرة الداخلية ظاهرة تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تأثيرها ينعكس على اتساع المدن، وتنامي الحاجة إلى توفير خدمات اكثر وتوفير فرص عمل، وبناء عليه تلقي هذه الدراسة الضوء على خريطة الهجرة الداخلية ودورها في التنمية الاقتصادية بسلطنة عمان وتحديدا بمحافظة مسقط. وفي هذا الاطار تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هي تيارات الهجرة الداخلية الرئيسية بالسلطنة؟ وهل يمكن أن تؤثر في تحقيق تنمية متوازنة بين محافظات السلطنة؟

وفي نفس السياق فارتباط عمليات التنمية باستقطاب العمالة الوافدة جعل من الصعب نمو وتطور الاقتصاد بمعزل عن الهجرة ومنها بالطبع الهجرة الداخلية، لذا يمكن النظر إلي الهجرة الداخلية على أنها من الظواهر المهمة التي تسهم وتؤثر في التنمية بكافة اشكالها ومراحلها، ولكن إذا نُظرا الي عمليات تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها في ظل الاضطراب السائد في سوق النفط العالمي - خلال فترة اعداد هذه الدراسة - ندرك أن طبيعة المشكلة التي يسببها هجرة الافراد بتجاه العاصمة (مسقط) ربما تكون ذات تأثير سلبي، لذا فإن هذه الدراسة ستلقي الضوء على أهم الآثار والمشاكل المترتبة على ظاهرة الهجرة وحركة السكان، والتي قد تؤثر سلبا على عمليات التنمية في منطقة الدراسة بشكل عام ومسقط بوجه خاص.

وانطلاقا من مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الأهداف التي يرمي البحث إلى تحقيقها على النحو الآتي:

١- التعرف على طبيعة تيارات الهجرة الداخلية واتجاهاتها من خلال التعدادات المختلفة بمحافظات السلطنة، وما توفر من بيانات حول هذا الموضوع. والتعرف على العلاقة بين المشروعات التنموية ومستويات التنمية واتجاهات حركة السكان خاصة بمسقط.

٢- ابراز العوامل المؤثرة في حركة الهجرة من ولايات السلطنة الي المناطق الجاذبة لها، خاصة محافظة مسقط كونها أهم مناطق الجذب السكاني.

٣- رسم خرائط لتيارات الهجرة بين المحافظات العمانية، وتوضيح دوافع السكان للقيام بالهجرة الداخلية خاصة الي محافظة مسقط.

٤- تحديد المحاور التي يمكن أن تتجه اليها التنمية الاقتصادية مستقبلاً للتقليل من انتقال الافراد وهجراتهم نحو مسقط العاصمة.

٥- دراسة التأثيرات الناتجة عن حركة السكان والهجرة الداخلية في سلطنة عمان، خاصة المتجهة نحو مسقط.

**أهمية الدراسة ومبرراتها**

تنبع أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى إبراز تيارات الهجرة الداخلية وتأثيرها على عمليات التنمية بسلطنة عمان من المنظور الجغرافي من أجل تحديد طبيعة هذه الهجرة والعوامل الجغرافية التي يمكن ان تؤثر فيها، وقد كان للاهتمام المتزايد من قبل الجهات المسؤولة في سلطنة عمان نحو التنمية الاقتصادية أحد مبررات هذه الدراسة، كما أن ندرة الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية في مجال جغرافية السكان عن هذه المنطقة كان دافع وراء هذه الدراسة، هذا فضلا عن ان رغبة الباحثين في دراسة الهجرة الداخلية بالسلطنة، واظهار التباين المكاني لها.

**حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة في حدود مكانية وزمانية، فالدراسة الجغرافية لا تكون موضوعية من غير تحديد البعد المكاني، وتشمل الحدود المكانية للبحث المحافظات الادارية لسلطنة عمان مع التركيز على محافظة مسقط وعلاقتها بالمحافظات المحيطة بها (انظر شكل ١). اما الحدود **الزمانية** فيمتد ليشمل تطور الهجرة الداخلية منذ بداية أول تعداد لسلطنة (١٩٩٣م)، وتجدر الاشارة الي ان البحث اعتمد احصائيا على تعدادات ١٩٩٣، ٢٠٠٣، ٢٠١٠م، نظرا لعدم وجود بيانات احصائية احدث يمكن الاعتماد عليها فيما يخص الهجرة الداخلية. لكن بيانات الانشطة التنموية احدث نسبيا مقارنة مع بيانات الهجرة. وهنا يمكن القول ان دراسة موضوع الهجرة الداخلية في سلطنة عمان من الموضوعات الصعبة؛ نظرا الي عدم توافر البيانات الاحصائية المنشورة المتعلقة بها، من ثم كانت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع قليلة جدا.

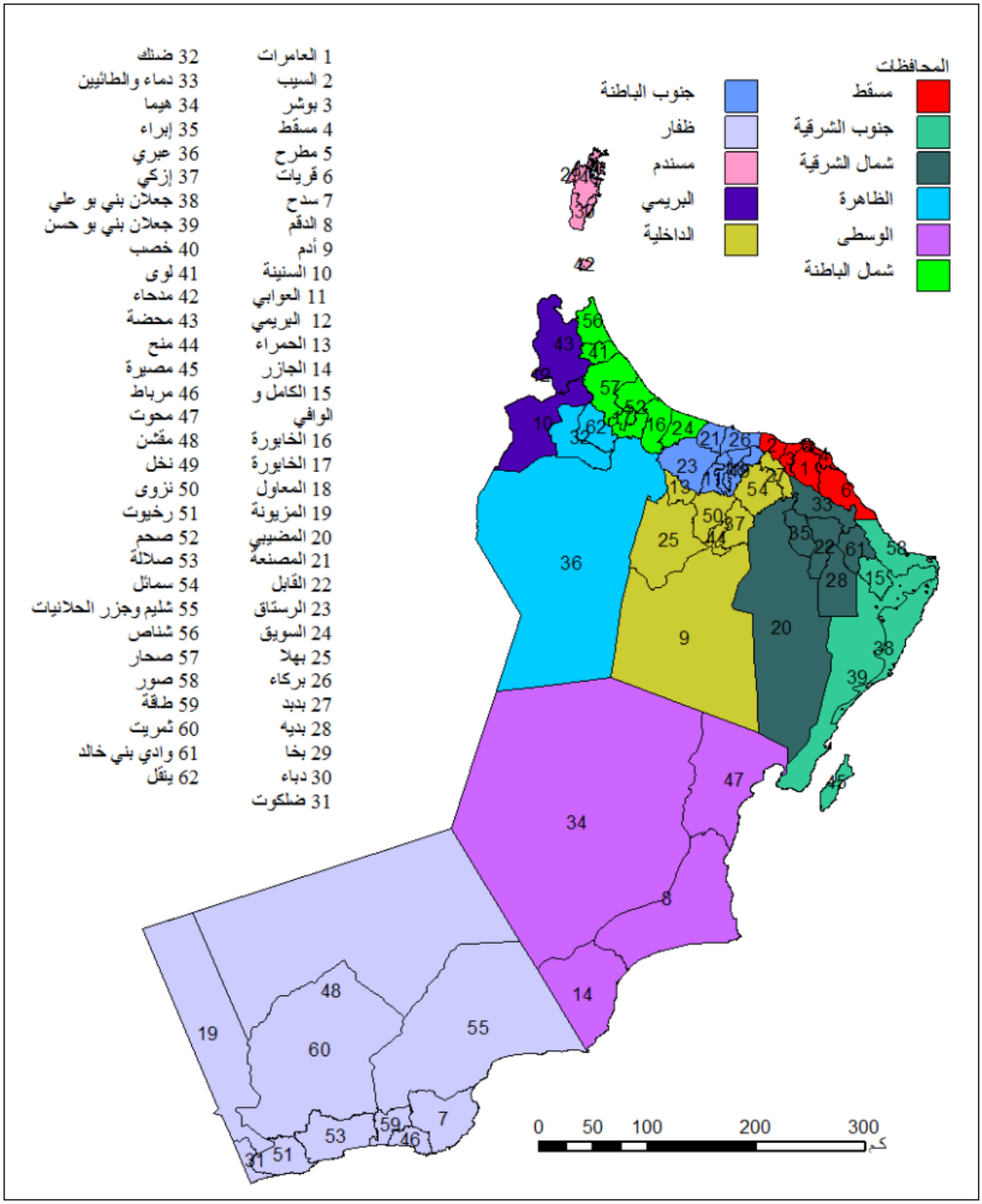


شكل (١): التقسيم الإداري في سلطنة عمان ٢٠١٠–المحافظات والولايات (المصدر: من عمل الباحثين)

**منهج وأسلوب البحث**

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة اتُبعت العديد من المناهج البحثية التي يراها الباحثين ملائمة لموضع الدراسة الراهنة، فقد اعتمدت الدراسة على: **المنهج التاريخي** الذي يحاول تتبع و إبراز مراحل التطور التي شهدتها تيارات الهجرة بالسلطنة، وأثر العوامل الجغرافية التي أثرت فيها خلال فترات زمنية مختلفة، في حين يرمي **المنهج الإقليمي** إلى إبراز شخصية الإقليم وملامحه

العامة من خلال دراسة مكوناته الطبيعية والبشرية، لذا سوف تعرض هذه الدراسة للهجرة الداخلية عرضا جغرافيا، اخذا في الاعتبار ان الهجرة ظاهرة جغرافية ترتبط من حيث دوافعها واثارها بظواهر سطح الارض الطبيعية والبشرية لان تباين هذه الظواهر في الاماكن المختلفة يؤدي الي تباين خصائص الهجرة من موضع لأخر ومن حين لأخر ايضا، كما اعتمدت الدراسة على **المنهج التحليلي** حيث يفيد في تحليل المعوقات والمحددات التي تواجه عملية التنمية ودورها في حركة السكان وهجرتهم في المنطقة من أجل تحقيق الهدف وهو تحقيق التنمية المستدامة لتكون عاملا رئيسا مشاركا في تنمية المنطقة. بالإضافة إلي ذلك استخدام عدد من الأساليب مثل الأسلوب الكارتوجرافي وبعض الطرق الإحصائية الملائمة للدراسة، كما اعتمدت هذه الدراسة على المصادر والتقارير والاحصاءات الحكومية.

ولأغراض هذه الدراسة امكن تحديد الهجرة الداخلية بالاعتماد على مقارنة مكان الميلاد مع مكان الاقامة الدائم في اثناء التعداد، وهذا احد الاسس التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الهجرة الداخلية وفقا للإحصاءات العمانية.

**الدراسات السابقة**

على الرغم من تعدد الدراسات التي تطرقت للهجرة في دول الخليج العربي سواء كانت دراسات للإقليم ككل ام دراسات منفردة للدول، فان ما تناول الهجرة الداخلية بسلطنة عمان منها قليل ومحدود – بحسب علم الباحثين- رغم أهمية الموضوع. عند استقصاء ما كتب حول الهجرة الداخلية بسِلطنة عمان، لم يجد الباحثين سوى عدد قليل من الدراسات الأكاديمية تناولت هذا الموضوع، يمكن إيجازها فيما يلي: دراسة الحارثي، حسين بن سعيد (١٩٩٢م) وهي دراسة في علم اجتماع هدفت إلى التعرف على خصائص المهاجرين من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمهنة وغيرها، ومدى تدخل هذه الخصائص في عملية الهجرة بالمجتمع العماني، وهدفت ايضا الي التعرف على اهم العوامل التي تدفع بالمهاجرين الي ترك ولاياتهم والاتجاه لمسقط والتعرف على المشكلات التي قد تنتج عن الهجرة سواء سلبا أو ايجابا، وقد توصلت هذه الدراسة الي ان الهجرة تعمل على جذب الذكور اكثر من الاناث وصغار السن اكثر من غيرهم، كما توصلت الي ان العامل الاقتصادي هو اقوى العوامل الطاردة من الولايات وفي نفس الوقت هو اقوى العوامل الجاذبة لمسقط.

اما دراسة العوضي وجمال الدين (٢٠٠٤) فهي اول دراسة جغرافية – على حد علم الباحثين - وعنوانها الهجرة الي مسقط، وقد درس الباحثان في دراستهما: مفهوم واهمية دراسة الهجرة،

اسباب الهجرة الي مسقط، انماط الحركة وتياراتها حسب تعداد ١٩٩٣م. كما قارن الباحثان بين التوزيع السكاني لولايات محافظة مسقط بين تعدادي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣م، الي جانب ذلك تناولت الدراسة خصائص المهاجرين بتعداد ٢٠٠٣م، كما تعرض الباحثان للأثار المترتبة على الهجرة الي محافظة مسقط، الا ان هذه الدراسة لم تتطرق الي عمليات التنمية وتأثرها بالهجرة الوافدة اليها.

دراسة العثمان (٢٠٠١ م) وهي تحت عنوان الهرم السكاني لسلطنة عمان حسب تعداد عام ١٩٩٣م: الخصائص والمؤشرات، تناول الباحث في دراسته تحليل فئات السن واهرام السكان للعمانيين وغير العمانيين، هذا فضلا عن دراسة العوامل المؤثرة فيه، ومؤشرات هذا الهرم السكاني وتحديا قرينة الكبر الديموغرافي والعمر الوسيط، وقد توصل إلى أن المجتمع العماني يمتاز بفتوته، الامر الذي يعكس تقلص نسب السكان في الفئات العمرية المتوسطة والكبيرة، وهذه ظاهرة ايجابية في مجتمعات ينمو سكانها بسرعة هائلة استجابة لتطورات اقتصادية واجتماعية وغيرها، كما توصلت الدراسة الي ان الهجرة تركت ولا تزال اثارا ديموغرافية، تمثلت في اعتلال الهرم السكاني لغير العمانيين، الامر الذي يعكس عدم استقرار صورتها الديموغرافية.

دراسة قطن، حامد بن سالم (٢٠٠١م)، تعرضت هذه الدراسة الي عدد من المفاهيم منها مفهوم التنمية الريفية وعلاقة السكان بكل من التنمية والخدمات، كما تناولت خصائص السكان بمنطقة ظفار والخدمات العامة بها، في حين اختتمت بتقييم للأداء التنموي بمنطقة الدراسة ومنها الرضا عن البرامج الخدمية وعن استراتيجية التنمية في المنطقة. ومن الدراسات الحديثة التي عالجت موضوع الهجرة في السلطنة دراسة منصور، شوقي (٢٠١٧) والتي ناقشت التحليل المكاني لتركز إقامة المهاجرين من جنوب شرق اسيا في مختلف ولايات محافظات الباطنة شمال وجنوب وذلك باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

بالإضافة إلي الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية في سلطنة عمان أو عالجت احد جوانب الظاهرة، هناك عدد من الدراسات التي بحثت في موضوع الهجرة الداخلية لكن في مناطق جغرافية اخرى ومنها، دراسة عنبر وابو صبحة (٢٠٠٩م): هدفت هذه الدراسة الكشف عن الهجرة الداخلية في الاردن، وبخاصة حجمها واتجاهاتها، وقد اشتملت على تحليل الهجرة الداخلية بين مراكز المحافظات المختلفة. وقد اظهرت الدراسة وجود هجرة داخلية في الاردن بين المحافظات والاقاليم وبين مناطق الريف الي مراكز المحافظات.

ودراسة حسانين، محمد على (٢٠٠٩م)، وعنوانها الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠- ١٩٩٦م)، وقد عرضت هذه الدراسة لمراحل تطور حركة السكان وحجمها وتوزيعها

بمصر، فضلا عن دراسة حركة السكان وتيارات الهجرة على مستوى المحافظات المصرية، كما ناقشت الدراسة الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين، كما تطرقت لنظريات الهجرة والعوامل المؤثرة فيها بمصر، واختتمت بدراسة الاثار المترتبة على الهجرة الداخلية ومشاكل المهاجرين وسياسة هذه الهجرة ومستقبلها.

ومن أحدث الدراسات دراسة محمد، نبيلة رمضان (٢٠١٥م)، وهي عن الهجرة الداخلية في محافظات الوجه القبلي– بمصر، وقامت فيها الباحثة بدراسة تطور النمو السكاني وحجم الهجرة الداخلية بهذه المحافظات، ثم عرضت للتوزيع الجغرافي للمهاجرين خلال (١٩٧٦- ٢٠٠٦م)، كما تحدثت عن خصائص المهاجرين وتيارات الهجرة الداخلية بالوجه القبلي والعوامل المؤثرة فيها واختتمت بالتطرق للبعد المستقبلي للهجرة الداخلية بمنطقة دراستها.

بناء على العرض السابق فإن الدراسات السابقة سواء على مستوى السلطنة أو على مستوى المحافظات والولايات فيها لم تهتم بموضوع الربط بين الهجرة الداخلية والتنمية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتعطي بعدا تنمويا في مجال الدراسات السكانية من خلال تسليط الضوء على الابعاد التنموية، لذا جاءت هذه الدراسة مكملة لما سبق، فهي تضع رؤية للعلاقة بين الهجرة الداخلية وعمليات التنمية بالسلطنة خاصة بمسقط، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة ويؤمل أن يدعم أصحاب القرار والمهتمين بموضوعات السكان والتنمية بالسلطنة ووضع أولوياتها لتكون رافداً اقتصادياً يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالسلطنة ككل وفي إقليم مسقط العاصمة على وجه الخصوص.

تنقسم الدراسة الي اربعة مباحث: اولها يتناول الهجرة الداخلية من حيث تطورها وتوزيعها، بينما يتعرض المبحث الثاني للعوامل المؤثرة في حركة الهجرة، فيما يتناول المبحث الثالث طبيعة التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمهاجرين، وعن المبحث الرابع فهو يستعرض الاثار المترتبة على الهجرة الداخلية بمنطقة الدراسة.

وقبل البدء في المباحث يجب التنويه الي ان المقصود بالهجرة الداخلية هو انتقال فرد أو مجموعة افراد من وحدة جغرافية الي اخرى داخل حدود الدولة الواحدة سواء تضمن ذلك تغييرا دائما أو مؤقتا في محل الاقامة، وتعد طريقة محل الميلاد ( Place of Birth Method) هي من اكثر الطرق استخداما وشيوعا في قياس الهجرة الداخلية (حسانين،٢٠٠٩م)، لكن هذه الطريقة لم يتم الاعتماد عليها في تعداد ٢٠١٠ بالسلطنة حيث لم تتطرق استمارة التعداد الي السؤال عن محل الميلاد. بناء عليه أمكن دراسة الهجرة وفق تعداد ١٩٩٣ وتعداد ٢٠٠٣، أما تعداد ٢٠١٠ فلم

يتضمن سؤلا عن محل الميلاد ومحل الإقامة السابق، لذا كان من المستحيل دراسة الهجرة الداخلية من بيانات ذلك التعداد.

وللوصول إلى مؤشرات عن حركة السكان في سلطنة عمان عام ٢٠١٠، اتبع الباحثين ثلاثة طرق: الأولى مقارنة معدلات النمو للسكان العمانيين في المحافظات العمانية. فالمحافظات والولايات التي حققت معدل نمو سكاني أعلى من المتوسط العام للسلطنة، يمكن القول أنها شهدت هجرة وافدة أليها، أما المحافظات والولايات التي شهدت معدلات نمو سكاني أقل من المتوسط العام للسلطنة، فقد شهدت هجرة نازحة منها. الثانية: هي تتبع التغير في نصيب كل محافظة من السكان العمانيين وفق بيانات التعدادات الثلاثة (١٩٩٣ و٢٠٠٣ و٢٠١٠)، حيث يشير ذلك إلى نوع من أنواع الحراك السكاني في الدولة. الطريقة الثالثة: اعتمدت على سؤال ورد في تعداد ٢٠١٠، حول المقارنة بين مكان الاقامة الدائم ومحل العمل. صحيح أن هذه الطرق الثلاثة لا تعتبر قياسا للهجرة الداخلية بصورة مباشرة، ولكنها تقدم مؤشرات جيدة عن تحركات السكان في الدولة.

**المبحث الاول: الهجرة الداخلية (مراحلها وتوزيعها)**

**اولا: مراحل تطور الهجرة الداخلية**

لم تكن ظاهرة الهجرة الداخلية من الظواهر أو السمات البارزة التي ميزت المجتمع العماني سابقا (قبل عام ١٩٧٠م) بالمقارنة بالهجرة الخارجية التي اتسم بها خلال تاريخه الطويل والتي انتقل فيها العمانيون الي شرق افريقيا وجنوب شرق اسيا وسواحل الهند الغربية، وأمتد نفوذهم التجاري والبحري إلى تلك المناطق، واستطاعوا أن يؤسسوا امارات وممالك في شرق افريقيا وسواحل الهند الغربية. الا انه وفي مطلع العقد السابع من القرن العشرين بدأت تظهر الهجرة الداخلية مرتبطة بعمليات التنمية والنهضة التي شهدتها السلطنة متأثرة بالظروف الاقتصادية مثلها مثل نظيراتها من الدول الخليجية. وقد كانت حركة السكان قبل اكتشاف البترول الي المراكز الحضرية محدودة وموسمية، وكانت التجمعات الريفية تتميز بالانتشار على رقعة واسعة من الارض الصحراوية أو المناطق الساحلية، ثم بعد اكتشاف البترول وبروز دوره في تغيير نمط الحياة الاقتصادية، بدأ التحول السكاني والحركة من الريف يأخذ شكلا مختلفا (الكواري،٢٠١١، ص ٣٢٧).

اخذت السلطنة بسياسة التخطيط والتنمية الاقتصادية والعمرانية لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العماني منذ عام ١٩٧٠م. الا ان عدم توافر البيانات عن الهجرة قبل التعداد

الاول للسلطنة (١٩٩٣) لم تمكن من التعرف على ملامح هذه الفترة بدقة لغياب البعد الكمي، وبناء عليه اعتبرت هذه الدراسة عام ١٩٩٣ هو بداية مراحل تطور الهجرة الداخلية بالسلطنة، وفي هذا السياق وبناء على تعداد السكان ١٩٩٣ و تعداد ٢٠٠٣ م يمكن التعرف على مرحلتين من مراحل تطور الهجرة الداخلية بالسلطنة (انظر جدول ١). وكما سبق الذكر فأن تعداد ٢٠١٠ لم يتضن سؤالا عن الهجرة الداخلية.

جدول (١): تطور حجم الهجرة الداخلية ومعدلها بسلطنة عمان خلال الفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٣م)

| سنة التعداد | عدد السكان العمانيين | المهاجرين الداخليين | معدل الهجرة % |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٣ | ١٤٨٣٢٢٦ | ٧٤٠٤١ | ٤,٩٩ |
| ٢٠٠٣ | ١٧٨١٥٥٨ | ٧٣٤١٨ | ٤,١٢ |

المصدر: من حساب الباحثين اعتماد على بيانات تعداد ١٩٩٣ و٢٠٠٣

**١- مرحلة ما قبل (١٩٩٣م)**

تشير بينات الجدول السابق الي ان حجم الهجرة الداخلية خلال السنوات العشرة السابقة على تعداد ١٩٩٣م بلغ حوالي ٧٤ الف نسمة يشكلون ما يقرب من ٥ % من اجمالي العمانيين. وهذا مؤشر على انه مع بداية عصر النهضة بالسلطنة بدأت حركة السكان الداخلية تأخذ اهمية واضحة – وذلك إلي جانب الهجرة الوافدة – حيث هاجر عدد كبير من السكان من كل انحاء السلطنة الي المناطق الحضرية وفي مقدمتها مسقط. حيث تركزت التنمية في مجالات متعددة مثل المجالات الصناعية والتجارية والخدمية؛ خاصة الخدمات التعليمية وذلك بعد تأسيس عدد غير قليل من المدارس ومؤسسات التعليم الجامعي الخاص، وتأسيس جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦، الجامعة الحكومية الوحيدة. كل هذا جعل العاصمة مسقط تجتذب عددا كبيرا من العاملين الامر الذي يؤكد ان البحث عن فرص العمل كان من اهم اسباب الهجرة، هذا الي جانب عوامل اخرى - سيرد ذكرها لاحقا- الامر الذي جعلها اكبر مناطق السلطنة جذبا للسكان خلال تلك المرحلة فقد بلع حجم الهجرة الداخلية اليها ٣٧٨١٨ مهاجر عام ١٩٩٣م.

**٢- المرحلة من (١٩٩٣- ٢٠٠٣)**

تتسم هذه المرحلة بثبات حجم الهجرة الداخلية ومعدلها مقارنة بالمرحلة السابقة. فقد بلغ عدد المهاجرين نحو ٧٣٤١٨ مهاجر بمعدل ٤,١٢% بانخفاض طفيف عن التعداد السابق (١٩٩٣م) بنسبة لم تتجاوز ٠,٩%، وهذا يشير إلى أمرين: الأول استمرار نهج تعزيز عمليات التنمية في

كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في المراكز الحضرية، الثاني الي ان مشروعات التنمية الاقتصادية التي شهدتها المرحلة السابقة قد اخذت تأتي ثمارها واسهمت في توفير فرص العمل خاصة بالمناطق الحضرية وتوفير فرص الحصول على الخدمات، وخاصة في إقليم العاصمة مسقط؛ التي شهدت ارتفاعا في حركة السكان اليها مقارنة بالمرحلة السابقة، فقد بلغ حجم الهجرة الداخلية اليها ٤٤٠٧٢ مهاجر عام ٢٠٠٣م، بزيادة مقدارها ١٦,٥% عن عام ١٩٩٣م، كما انه استقطبت ما يقرب من ٦٠% من حركة السكان بالسلطنة خلال تلك المرحلة، الامر الذي جعلها اكبر مناطق السلطنة جذبا للسكان خلال تلك المرحلة، تلتها محافظة الظاهرة ثم الباطنة بنصيب ٩,٦% و ٩,٢% على التوالي.

**٣- المرحلة من (٢٠٠٣- ٢٠١٦)**

سبق الذكر أن تعداد ٢٠١٠ لم يتضمن سؤالا عن محل الإقامة السابق في العشر سنوات السابقة للتعداد، لذا لم يكن من الممكن حساب الهجرة الداخلية من بيانات التعداد، وهذا ما أكده القائمين على التعداد في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في السلطنة. غير أنه يمكن التعرف على طبيعة حركة السكان بالسلطنة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٦ من خلال ثلاثة طرق: الأولى حساب معدل النمو السكاني للسكان العمانيين في المحافظات العمانية وفقا لبيانات تعداد ٢٠٠٣ وتقدير ٢٠١٦، فالمحافظات التي تحقق معدل نمو سكاني أعلى من معدل النمو الخاص بالسلطنة، هي من المحافظات التي اجتذبت هجرة داخلة أليها. غير أن هذه الطريقة تكون متأثرة باختلاف السلوك الإنجابي ومعدلات المواليد من محافظة إلى أخرى. فقد يكون مثلا ارتفاع معدلات المواليد في محافظة ما هو المسؤول عن معدلات النمو المرتفعة بها وليس الهجرة الداخلة.

الطريقة الثانية هي معرفة التوزيع النسبي للسكان العمانيين على المحافظات العمانية في تعداد ٢٠٠٣ مقارنة بتقديرات ٢٠١٦. الطريقة الثالثة مقارنة محل الإقامة الدائم مع محل العمل. صحيح أن الطرق الثلاثة لا تعد قياسا مباشرا للهجرة الداخلية، ولكنه يمكن أن تعتبر مؤشرات عن حركة السكان وإعادة توزيعهم داخل السلطنة في هذه الفترة.

**معدل التغير السكاني للسكان العمانيين ٢٠٠٣ – ٢٠١٦**

يشير الجدول الآتي إلى أن معدل التغير السكاني السنوي للسكان العمانيين بلغ نحو ٢,٣٨%، اربع محافظات تزيد عن ذلك المعدل وهي البريمي، جنوب الشرقية، شمال الشرقية، والداخلية. أما باقي المحافظات فهي تقل عن ذلك.

جدول (٢): معدل التغير السكاني للسكان العمانيين بمحافظات السلطنة خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٦

| المحافظات | عدد السكان العمانيين ٢٠٠٣ | عدد السكان العمانيين ٢٠١٦ | معدل التغير السكاني السنوي % |
|---|---|---|---|
| مسقط | ٣٨١٦١٢ | ٥١٢٠٣٩ | ٢,٢٦ |
| شمال الباطنة | ٣٥١٢٤٣ | ٤٧٥٢٠٨ | ٢,٣٣ |
| جنوب الباطنة | ٢١٣٦٤ | ٢٨٩٤٢٠ | ٢,٣٥ |
| مسندم | ٢٠٣٢٤ | ٢٧٥٩٤ | ٢,٣٥ |
| الظاهرة | ١٤٧٦٨٩ | ١٤٦٦٢٩ | ٢,٢٤ |
| الداخلية | ٢٣٥٣٣٧ | ٣٣٣٠٣٠ | ٢,٦٧ |
| شمال الشرقية | ١٢٢٥٠٠ | ١٦٧٧١٢ | ٢,٤٢ |
| جنوب الشرقية | ١٤١٥٦٤ | ١٩٥٤٦٧ | ٢,٤٨ |
| الوسطى | ١٧١٦٦ | ٢٣١١٦ | ٢,٢٩ |
| ظفار | ١٥٠٩٥٩ | ٢٠٤٤٧١ | ٢,٣٣ |
| البريمي | ٣٨١١٤ | ٥٣١٣٩ | ٢,٥٦ |
| الاجمالي | ١٧٨١٥٥٨ | | ٢,٣٨ |

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – سلطنة عمان – تعداد ٢٠٠٣ وتقديرات ٢٠١٦

**التوزيع النسبي للسكان العمانيين على المحافظات:**

يتضح من الجدول (٣) أنه لا يوجد تغير كبير في توزيع السكان العمانيين على محافظات السلطنة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٦، فمحافظة مسقط مثلا كانت تستأثر بنسبة ٢١,٤ % من السكان العمانيين عام ٢٠٠٣، أصبحت تستأثر بنفس النسبة تقريبا (٢١,١%) عام ٢٠١٦. ومحافظة شمال الباطنة كانت تحصل على ١٩,٧٢%، أصبحت تحصل على ١٩,٥٧%، ومحافظة مسندم بنسبة ١,١٤ % في كلا التاريخين. يمكن اعتبار ذلك دليلا على ثبات طبيعة التوزيع السكاني في سلطنة عمان في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠٠٣، ويمكن أخذ تلك النتيجة على أنها دليل على ثبات تيارات الهجرة في السلطنة في تلك الفترة كما كان عليه في الفترتين السابقتين (قبل ١٩٩٣ و١٩٩٣ - ٢٠٠٣).

جدول (٣): التوزيع النسبي للسكان العمانيين على المحافظات العمانية في ٢٠٠٣ و٢٠١٦

| المحافظة | تعداد ٢٠٠٣ | | تقديرات ٢٠١٦ | |
|---|---|---|---|---|
| | السكان العمانيين | % | السكان العمانيين | % |
| مسقط | ٣٨١٦١٢ | ٢١,٤٢ | ٥١٢٠٣٩ | ٢١,٠٩ |
| شمال الباطنة | ٣٥١٢٤٣ | ١٩,٧٢ | ٤٧٥٢٠٨ | ١٩,٥٧ |
| جنوب الباطنة | ٢١٣١٦٤ | ١١,٩٧ | ٢٨٩٤٢٠ | ١١,٩٢ |
| مسندم | ٢٠٣٢٤ | ١,١٤ | ٢٧٥٩٤ | ١,١٤ |
| الظاهرة | ١٠٩٥٧٥ | ٦,١٥ | ١٤٦٦٢٩ | ٦,٠٤ |
| الداخلية | ٢٣٥٣٣٧ | ١٣,٢١ | ٣٣٣٠٣٠ | ١٣,٧٢ |
| جنوب الشرقية | ١٤١٥٦٤ | ٧,٩٥ | ١٩٥٤٦٧ | ٨,٠٥ |
| شمال الشرقية | ١٢٢٥٠٠ | ٦,٨٨ | ١٦٧٧١٢ | ٦,٩١ |
| الوسطى | ١٧١٦٦ | ٠,٩٦ | ٢٣١١٦ | ٠,٩٥ |
| ظفار | ١٥٠٩٥٩ | ٨,٤٧ | ٢٠٤٤٧١ | ٨,٤٢ |
| البريمي | ٣٨١١٤ | ٢,١٤ | ٥٣١٣٩ | ٢,١٩ |
| سلطنة عمان | ١٧٨١٥٥٨ | ١٠٠ | ٢٤٢٧٨٢٥ | ١٠٠ |

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، بيانات تعداد ٢٠٠٣ وتقديرات ٢٠١٦

**مقارنة مكان الإقامة بمكان العمل (الرحلة إلى العمل)**

يمكن ان يكون التعرف على مكان الاقامة والعمل من العوامل المفسرة لحركة السكان خاصة ان معظم الدراسات السكانية لا تدخل رحلة العمل من ضمن أنواع الهجرة ولكن تدخلها من ضمن أنواع الحركات السكانية. خاصة ان بعض هذه الحركات قد تكون لها خصوصيتها واهميتها، كما هو الحال بمحافظة مسقط، حيث تتركز بها معظم المؤسسات الحكومية والخاصة وتتوفر بها جميع الخدمات الضرورية مع قلة هذه الخدمات والمؤسسات في المناطق الأخرى (العوضي وجمال الدين، ٢٠٠٤، ص ٣). وتشير بيانات تعداد ٢٠١٠م – جدول (٤) - أن ما يقرب من ربع المشتغلين العمانيين يعملون في مكان غير مكان اقامتهم الدائم، مقابل ٧٣% منهم يعملون في نفس محل الاقامة. اما عن الذين يعملون خارج السلطنة فيمثلون ٢,٣%، في حين ان هناك نسبة غير مبينه تقدر بنحو ٠,١% من اجمالي العاملين. أن هذه النسبة المرتفعة للعاملين خارج اماكن اقامتهم والذين بلغ عددهم حوالي ١١١ الف عامل، يترتب عليه حراك سكاني يومي أو اسبوعي كثيف. خاصة لتلك العمالة التي تخرج من الداخلية والظاهرة والباطنة حيث ترتفع نسب العاملين من ابناء تلك المحافظات خارجها، حيث تسجل ٤٦,٨%، ٤٢,٨% و٤٠,٦% على الترتيب، وبتلمس قانون الجاذبية لمحاولة ايضاح المناطق الجاذبة لهذه الحركة، يتبين ان عامل المسافة

وحجم المدينة واهميتها لهما دورا كبيرا في هذه الحركة، وبناء عليه يلاحظ ان محافظة مسقط هي اكثر المحافظات التي تزداد اليها هذه الحركة خاصة من الولايات التي تقترب منها، كما هو الحال من ولايات بركاء والسويق والرستاق وكذلك الحال بولايات محافظة الداخلية القريبة من مسقط، و يشكل ذلك ضغطا كبيرا على مسقط العاصمة

جدول (٤): التوزيع النسبي للمشتغلين العمانيين تبعا للمحافظات عام ٢٠١٠

| المحافظة | التوزيع النسبي % حسب مكان العمل | | | | الاجمالي % |
|---|---|---|---|---|---|
| | في نفس مكان الاقامة | في محافظة اخرى | خارج السلطنة | مكان العمل غير مبين | |
| **مسقط** | ٩٤,٢ | ٥,٥ | ٠,٢ | ٠,١ | ١٠٠ |
| **الباطنة** | ٥٩,٤ | ٣٦,٦ | ٣,٩ | ٠,١ | ١٠٠ |
| **مسندم** | ٨٧,٢ | ٥,٣ | ٧,٥ | ٠,٠ | ١٠٠ |
| **الظاهرة** | ٥٧,٢ | ٣٩,٤ | ٣,٤ | ٠,٠ | ١٠٠ |
| **الداخلية** | ٥٥,٢ | ٤٤,٢ | ٠,٤ | ٢,٢ | ١٠٠ |
| **الشرقية** | ٦٧,٣ | ٣٠ | ٢,٧ | ٠,٠ | ١٠٠ |
| **الوسطى** | ٩٢,٥ | ٦,٥ | ٠,٨ | ٠,٢ | ١٠٠ |
| **ظفار** | ٩٧,٤ | ٢,٤ | ٠,١ | ٠,١ | ١٠٠ |
| **البريمي** | ٦٢,٨ | ١٢,٥ | ٢٤,٧ | ٠,٠ | ١٠٠ |
| **الاجمالي** | ٧٣ | ٢٤,٦ | ٢,٣ | ٠,١ | ١٠٠ |

المصدر: اهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة عام ٢٠١٠ ص ٩٧

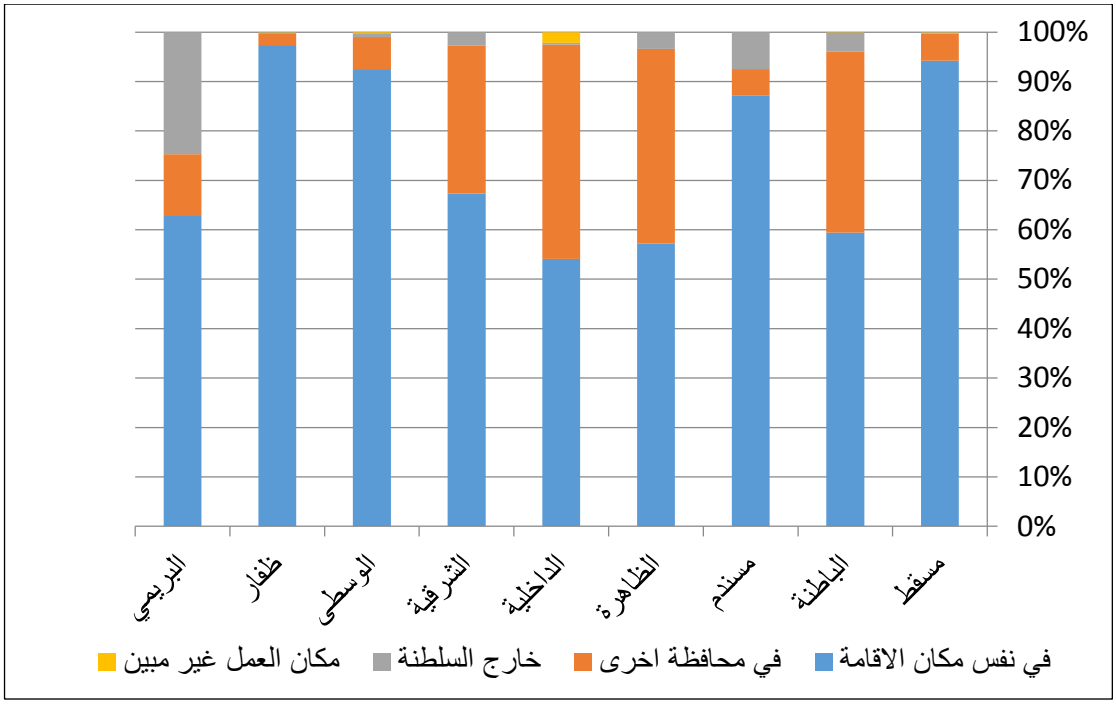


شكل (٢): التوزيع النسبي للمشتغلين العمانيين تبعا للمحافظات عام ٢٠١٠

**ثانيا: التوزيع الجغرافي لحجم الهجرة الداخلية في سلطنة عمان**

تسهم الهجرة في عملية إعادة توزيع مستمرة للسكان، كما تؤثر بشكل أو باخر على الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية لسكان المحافظات المستقبلة والمرسلة للمهاجرين، لذا كان من الضروري التعرف على هذه الظاهرة على مستوى المحافظات، نظرا لصعوبة الوصول الي بيانات على الولايات والوحدات الادارية الاقل، هذا فضلا عن تركز الانشطة التنموية في المدن والمراكز الحضرية الرئيسية، وما ترتب عليه من تطور اقتصادي انسب على نمو المراكز الحضرية بمعدلات سريعة نتيجة الهجرة المحلية والاجنبية على السواء، لذا برزت صورة التوزيع السكاني مختل، كما تبرز بالعاصمة (مسقط) التي تشتد درجة عدم التكافؤ بينها وبين باقي المراكز الحضرية الاخرى، وعدم التكافؤ والتباين هذا في حجم ومعدلات الهجرة الداخلية بين هذه المناطق ينجم عن الاختلاف بين المحافظات والمناطق في معدل التنمية الاقتصادية وفي المتاح من فرص العمل، الي جانب عوامل اخرى. وفي هذا السياق ركزت الدراسة على توزيع حجم الهجرة الداخلية من خلال دراسة الهجرة الداخلة والخارجة بمحافظات السلطنة وصافي هذه الهجرات في البعدين المكاني والزماني (١٩٩٣- ٢٠٠٣م) – ملحق (١) والجداول (٥ و٦) والاشكال (٣ و٤)، وبناء عليه يمكن التعرف على صورة التوزيع الجغرافي على النحو التالي:

**١- التوزيع الجغرافي للهجرة الداخلة في محافظات السلطنة**

حسب بيانات الجدول الآتي يلاحظ ان حجم هذه الهجرة الداخلة للمحافظات اخذ في التراجع بداء من عام ٢٠٠٣م، وذلك على مستوى السلطنة فقد انخفضت بمقدار (-٠,٨%) مقارنة بعام ١٩٩٣م، وقد تباين هذا الانخفاض من محافظة الي اخرى خلال تلك الفترة، كما تباينت نسب كل محافظة ومعدل الهجرة الداخلة اليها خلال التعدادات التي اجريت، لكن يلاحظ ان هناك محافظات رئيسية في حركة السكان خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٠) تمثلت في كل من مسقط والباطنة والظاهرة الي جاءت في المراكز الثلاث الاولى على التوالي وذلك خلال اعوام ١٩٩٣ و٢٠٠٣م.

جدول (٥): توزيع الهجرة الداخلة ومعدلها بمحافظات السلطنة خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٣م

| المحافظة | ١٩٩٣ | | | | ٢٠٠٣ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السكان (عمانيين) | الهجرة الداخلة | | معدل الهجرة % | عدد السكان (عمانيين) | الهجرة الداخلة | | معدل الهجرة % |
| | | مهاجر | % | | | مهاجر | % | |
| مسقط | ٢٩٥٧٦٤ | ٣٧٨١٨ | ٥١,١ | ١٢,٨ | ٣٨١٦١٢ | ٤٤٠٧٢ | ٦٠,٠ | ١١,٥ |
| الباطنة | ٤٧٢٠٦٥ | ٩٢٤٨ | ١٢,٥ | ٢,٠ | ٥٦٤٤٠٧ | ٦٨٠١ | ٩,٣ | ١,٢ |
| مسندم | ٢٢٤٦١ | ٦٥٦ | ٠,٩ | ٢,٩ | ٢٠٣٢٤ | ٦٣٨ | ٠,٩ | ٣,١ |
| الظاهرة | ١٣٥١٤٠ | ٧٢٠٩ | ٩,٧ | ٥,٣ | ١٤٧٦٨٩ | ٧٠٩٢ | ٩,٧ | ٤,٨ |
| الداخلية | ١٩٩٤٠١ | ٦٨٣٤ | ٩,٢ | ٣,٤ | ٢٣٥٣٣٧ | ٥٢٤٦ | ٧,١ | ٢,٢ |
| الشرقية | ٢١٩٥٦٨ | ٥٠٢٠ | ٦,٨ | ٢,٣ | ٢٦٤٠٦٤ | ٥٣١٠ | ٧,٢ | ٢,٠ |
| الوسطى | ١٣٢١٨ | ١٢٨٨ | ١,٧ | ٩,٧ | ١٧١٦٦ | ٨٩٣ | ١,٢ | ٥,٢ |
| ظفار | ١٢٥٦١٣ | ٥٩٦٨ | ٨,١ | ٤,٨ | ١٥٠٩٥٩ | ٣٣٦٦ | ٤,٦ | ٢,٢ |
| البريمي | - | - | ٠,٠ | - | - | - | ٠,٠ | - |
| الاجمالي | ١٤٨٣٢٢٦ | ٧٤٠٤١ | ١٠٠ | ٥,٠ | ١٧٨١٥٥٨ | ٧٣٤١٨ | ١٠٠ | ٤,١ |

المصدر :١- اللجنة الوطنية للسكان ووزارة الاقتصادي الوطني بسلطنة عمان، الهجرة الداخلية، ٢٠١٠، ص ٧

٢- اهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة عام ٢٠١٠ ص ٩٥، ٩٦

٣- النسب المئوية ومعدل الهجرة من حساب الباحثين

يلاحظ إن محافظة مسقط خلال التعداد الاول والثاني للسلطنة استقبلت اكثر من نصف اعداد المهاجرين الداخليين في السلطنة، وهي بذلك تحقق المركز الاول بين محافظات السلطنة، ويمكن تبرير ذلك بحجم التنمية التي شهدتها محافظة مسقط باعتبارها عاصمة الدولة وتحولها الي مدينة عصرية يتوافد عليها العمانيين بهدف العمل اولا وفرص التعليم ثانيا اضافة الي نمط الحياة

المدنية، ولذلك حققت المدنية أعلى معدل للهجرة الداخلة في التعدادين ١٢,٨% عام ١٩٩٣ و١١,٥% عام ٢٠٠٣م، وتوضح الخريطتين (٣) و (٤) تيارات الهجرة الوافدة إلى مسقط وفق بيانات تعدادي ١٩٩٣ و٢٠٠٣.

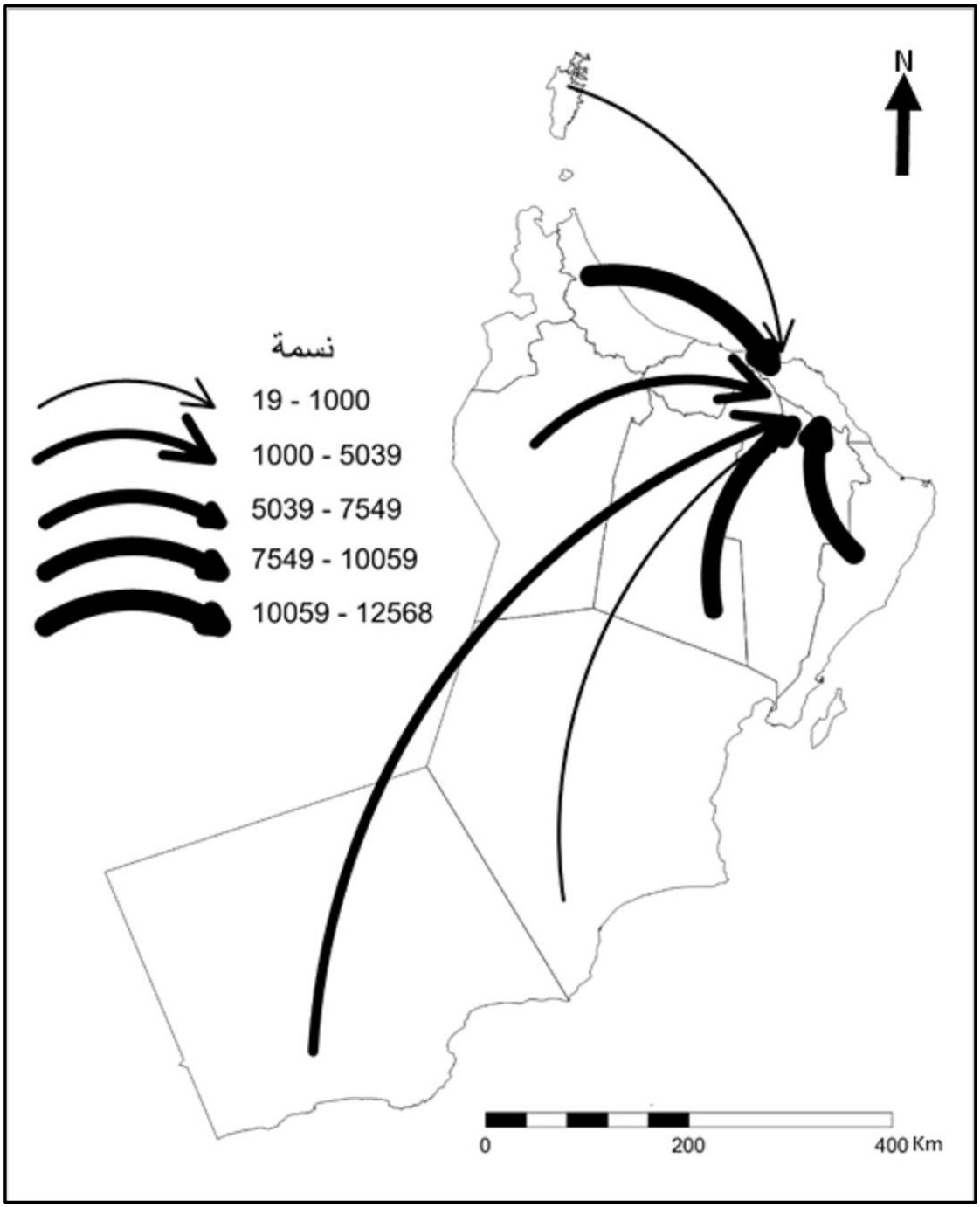


شكل (٣): تيارات الهجرة الوافدة إلى محافظة مسقط عام ١٩٩٣ (المصدر: من عمل الباحثين)

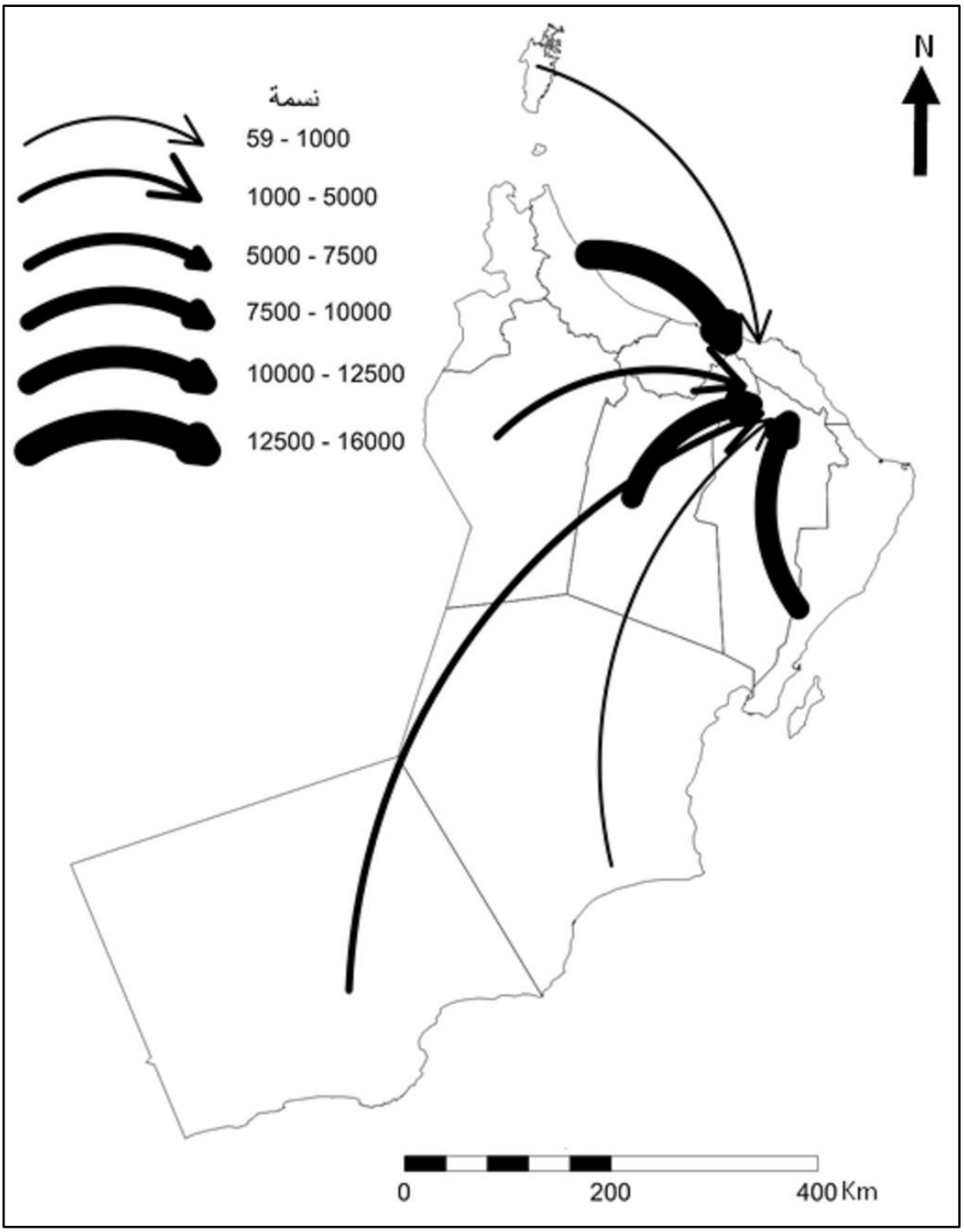


شكل (٤): تيارات الهجرة الوافدة إلى محافظة مسقط عام ٢٠٠٣ (المصدر: من عمل الباحثين)

شهدت محافظة الباطنة انخفاضا في حجم الهجرة الداخلة ونسبتها، فقد انخفض عدد المهاجرين اليها من ٩٢٤٨ مهاجر عام ١٩٩٣م إلي ٦٨٠١ مهاجر عام ٢٠٠٣م بمعدل انخفاض – ٢٦,٤% عن عام ١٩٩٣م، وهذا نتيجة لانخفاض اعداد المهاجرين وزيادة توجههم الي مسقط، وهنا يلاحظ ان محافظة الباطنة احتلت المكانة الثانية خلال التعدد الاول والثالثة بالتعداد الثاني

للسلطنة، بمعدل هجرة بلغ ٢ % و ١,٢% على الترتيب نتيجة لارتفاع عدد المهاجرين بدرجة اكبر من الزيادة بأعداد السكان العمانيين.

جاءت محافظة الظاهرة في الترتيب الثالث من حيث عدد المهاجرين اليها اعوام ١٩٩٣ و٢٠٠٣م حيث شكلت ٩,٧% خلال التعدادين، وعلى الرغم من ثبات النسبة المئوية الا ان هناك تراجع في الاعداد المطلقة بين عام ١٩٩٣م و ٢٠٠٣م، كما واكب هذا التراجع تراجعا في معدل الهجرة اليها حيث شكل ٤,٨% عام ٢٠٠٣م بتراجع مقداره ١,٦% عن عام ١٩٩٣م وذلك نتيجة انخفاض المهاجرين من ٧٢٠٩ مهاجر عام ١٩٩٣م الي ٧٠٩٢مهاجرعام ٢٠٠٣م مقارنة بثبات نوعي لأعداد السكان بها.

شهد عام ٢٠٠٣م ثباتا نسبيا في اعداد الهجرة الداخلة بأغلب محافظات السلطنة - باستثناء مسقط والشرقية – مقارنة بالأعوام السابقة. ربما يرجع ذلك إلى رغبة العمانيين بالبقاء في محافظاتهم الاصلية لتوفر خدمات البنية الأساسية وانتشار معدلات التنمية الاقتصادية الاجتماعية بها. وقد نتج عن هذا الثبات في أعداد الهجرة الداخلة ثباتا ايضا في معدل الهجرة. هذا الي جانب استحداث وحدات ادارية جديدة كما هو الحال في محافظة البريمى عام ٢٠٠٦م وهذا ادى الي استقطاع في اعداد السكان وبالتالي نسبتهم، وتجدر الاشارة الي انه بالنظر الي التفاوت الكبير في عدد السكان بين المحافظات والمناطق المختلفة، فان التوزيع النسبي لا يعكس الحجم الحقيقي للهجرة الداخلة، فنسبة ٢,٤% بمحافظة البريمى تعني ٦٩٥ فردا فقط عام ٢٠١٠م، في حين ان ٤,١% بمحافظة ظفار تمثل ١١٨٣ فرد في نفس العام، وهذا انعكس على معدل الهجرة بهاتين المحافظتين.

نستخلص مما سبق ان محافظات الشمال الشرقي للسلطنة خاصة الساحلية منها هي التي استقبلت أكثر من ثلثي المهاجرين خلال الفترة من (١٩٩٣- ٢٠١٠م)، وكانت المناطق الداخلية والجنوبية الغربية هي اقل المحافظات المستقبلة، وربما يفسر ذلك في ضوء عامل القرب أو البعد عن عمليات التنمية وزيادة عوامل الجذب في المناطق المستقبلة وضعفها بالمناطق الداخلية، كما يلاحظ ان محافظتي مسقط والباطنة ظلتا من اهم مناطق استقبال المهاجرين خلال الفترة المذكورة انفا.

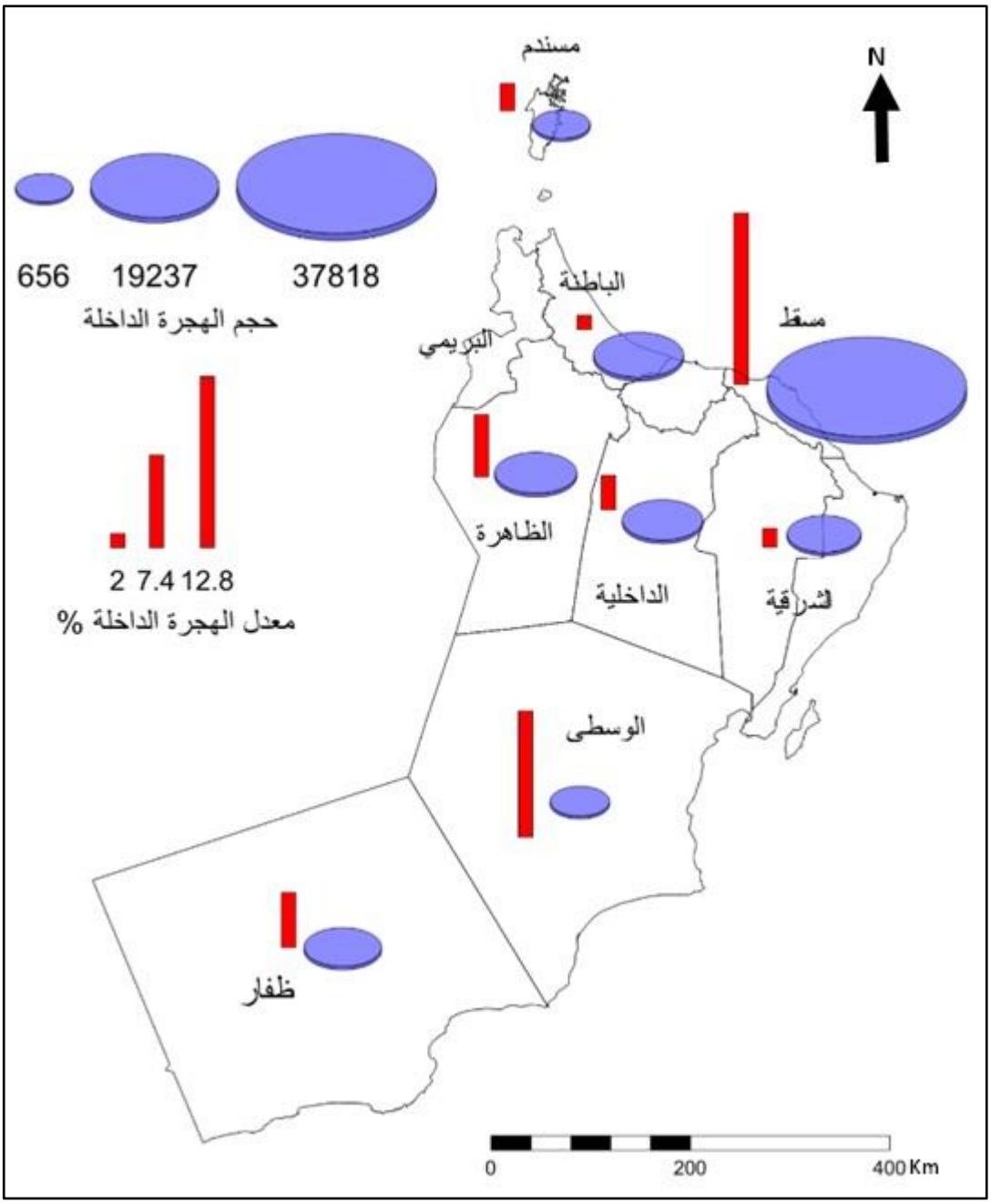


شكل (٥): حجم ومعدل الهجرة الداخلة إلى محافظات سلطنة عمان عام ١٩٩٣

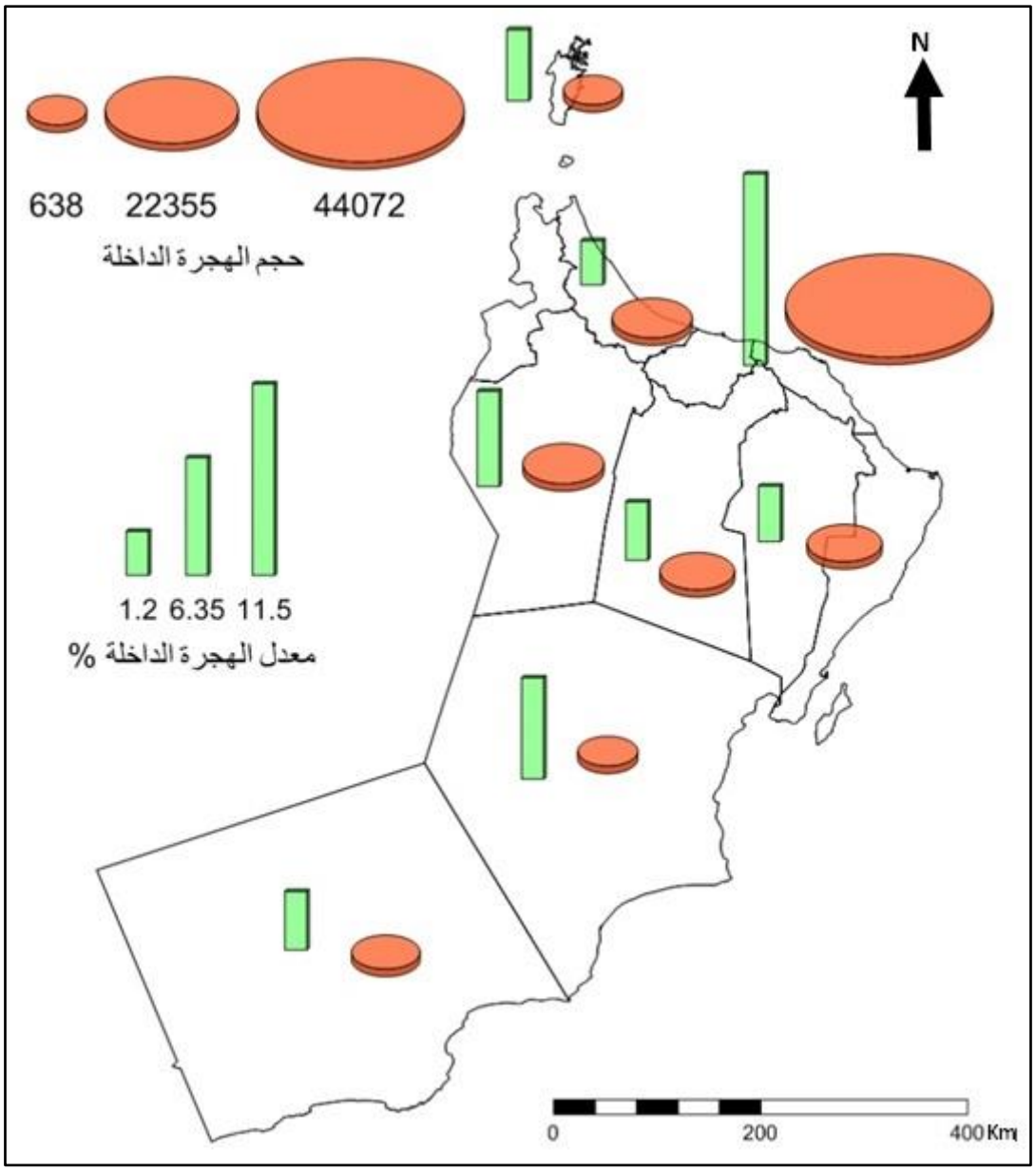


شكل (٦): حجم ومعدل الهجرة الداخلة إلى محافظات سلطنة عمان عام ٢٠٠٣ (المصدر: من عمل الباحثين)

**٢- التوزيع الجغرافي للهجرة الخارجة ومعدلها بمحافظات السلطنة**

يمكن التعرف على حجم ومعدلات الهجرة الخارجة في السلطنة من خلال تحليل ارقام الجدول (٦) والشكلين (٦ و٨). وتظهر البيانات أن هناك اربع محافظات رئيسية لأرسال المهاجرين خلال الفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٣م)، تتمثل هذه المحافظات في: الباطنة، مسقط، الداخلية والشرقية، وهي مناطق رئيسة حيث ترتفع بها حجم وحركة المهاجرين منها، فكل منها لم تقل عن ١٠% من اجمالي المهاجرين خلال التعددات المختلفة، كما انها اسهمت مجتمعه خلال الفترة المذكورة بأكثر من ثلثي المهاجرين وجاءت نسبها عام ١٩٩٣م (٨٥,٦ %)، و(٨١,٩ %)، عام

٢٠٠٣م، وهذا التراجع التدريجي يشير إلى ان العوامل الطاردة للمهاجرين امكن التغلب عليها الي حد ما، وان اختلفت من منطقة لأخرى، وهذا ما نلاحظه من تفاوت حجم المهاجرين، اذ يلاحظ تصدر منطقة الباطنة بقية المناطق الادارية بالسلطنة من حيث كونها مرسلة للمهاجرين خلال الفترة محل الدراسة فقد جاءت نسبها على النحو التالي ١٩٩٣م (٢٦,١ %)، ٢٠٠٣م (٢٨,٦ %)، وهي بذلك تحتل المكانة الاولى في المناطق المرسلة للمهاجرين تلتها محافظتي الشرقية ثم الداخلية في التعداد الاول، فيما انعكس الوضع في التعداد الثاني حيث جاءت الداخلية تلتها الشرقية في المحافظات المصدرة على الترتيب، وربما يعود ذلك لارتفاع اعداد السكان بهما مقارنة بباقي المحافظات العمانية، اضافة للقرب المكاني مع محافظة مسقط اكثر المناطق جذبا للمهاجرين.

وفي المقابل ظلت محافظتي مسندم والوسطى من اقل المحافظات المرسلة للمهاجرين خلال الفترة محل الدراسة، اضيفت لهما البريمي في تعداد ٢٠١٠م وربما يعود ذلك الي الانخفاض في اعداد السكان بتلك المحافظات وبعدهما عن مسقط (العاصمة).

جدول (٦): توزيع الهجرة الخارجة ومعدلها بمحافظات السلطنة خلال الفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٣م

| المحافظة | ١٩٩٣ | | | | ٢٠٠٣ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السكان (عمانيين) | الهجرة الخارجة | | معدل الهجرة % | عدد السكان (عمانيين) | الهجرة الخارجة | | معدل الهجرة % |
| | | مهاجر | % | | | مهاجر | % | |
| مسقط | ٢٩٥٧٦٤ | ١٥٣٩٧ | ٢٠,٨ | ٥,٢١ | ٣٨١٦١٢ | ١٠٣٨٤ | ١٤,١ | ٢,٧٢ |
| الباطنة | ٤٧٢٠٦٥ | ١٩٢٩٦ | ٢٦,١ | ٤,٠٩ | ٥٦٤٤٠٧ | ٢٠٩٩٧ | ٢٨,٦ | ٣,٧٢ |
| مسندم | ٢٢٤٦١ | ٤٩٩ | ٠,٧ | ٢,٢٢ | ٢٠٣٢٤ | ٨٨٣ | ١,٢ | ٤,٣٤ |
| الظاهرة | ١٣٥١٤٠ | ٥٧٤٨ | ٧,٨ | ٤,٢٥ | ١٤٧٦٨٩ | ٧٤١٠ | ١٠,١ | ٥,٠٢ |
| الداخلية | ١٩٩٤٠١ | ١٣٢٩٢ | ١٨,٠ | ٦,٦٧ | ٢٣٥٣٣٧ | ١٤٩٤٨ | ٢٠,٤ | ٦,٣٥ |
| الشرقية | ٢١٩٥٦٨ | ١٥٢٩٢ | ٢٠,٧ | ٦,٩٦ | ٢٦٤٠٦٤ | ١٣٨١٥ | ١٨,٨ | ٥,٢٣ |
| الوسطى | ١٣٢١٨ | ٢١٩ | ٠,٣ | ١,٦٦ | ١٧١٦٦ | ٢٧٨ | ٠,٤ | ١,٦٢ |
| ظفار | ١٢٥٦١٣ | ٤٢٩٨ | ٥,٨ | ٣,٤٢ | ١٥٠٩٥٩ | ٤٧٠٣ | ٦,٤ | ٣,١٢ |
| الاجمالي | ١٤٨٣٢٢٦ | ٧٤٠٤١ | ١٠٠ | ٤,٩٩ | ١٧٨١٥٥٨ | ٧٣٤١٨ | ١٠٠ | ٤,١٢ |

المصدر :١- اللجنة الوطنية للسكان ووزارة الاقتصادي الوطني بسلطنة عمان، الهجرة الداخلية، ٢٠١٠، ص ٧

٢- اهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة عام ٢٠١٠ ص ٩٥، ٩٦

٣ - النسب المئوية ومعدل الهجرة من حساب الباحث

تباين اعداد كل من المهاجرين وعدد السكان خلال الفترة (١٩٩٣ – ٢٠٠٣م)، ادى الي تباين في معدل الهجرة الخارجة خلال تلك الفترة ايضا، والذي اخذ في الانخفاض من بداية الفترة الي اخرها، وهذا التباين لا يرتبط بأجمالي الهجرة الخارجة على مستوى السلطنة فقط – انخفض من ٤,٩٩% الي ٤,١٢% - بل على مستوى المحافظات ايضا فقد انخفض بمحافظة مسقط من ٥,٢١% الي ٢,٧٢% اعوام ١٩٩٣و ٢٠٠٣م على التوالي، وهكذا هو الحال في باقي المحافظات باستثناء محافظتي مسندم والظاهرة والتي ارتفع بها هذا المعدل، فقد ارتفع بمحافظة مسندم من ٢,٢٢% عام ١٩٩٣م الي ٤,٣٤% بزيادة مقدارها ٩٥,٤%، هذا على الرغم من أن عدد النازحين أو المهاجرين منها محدود (٨٨٣ مهاجر) مقارنة بالمحافظات الاخرى، ويفسر ذلك لانخفاض العدد الاجمالي من السكان العمانيين بتلك المحافظة، اما محافظة الظاهرة فقد ارتفع معدل الهجرة الخارجة منها بمقدار ١٨,١ % بين عامي ١٩٩٣م و ٢٠٠٣م . (انظر شكل ٧ وشكل ٨).

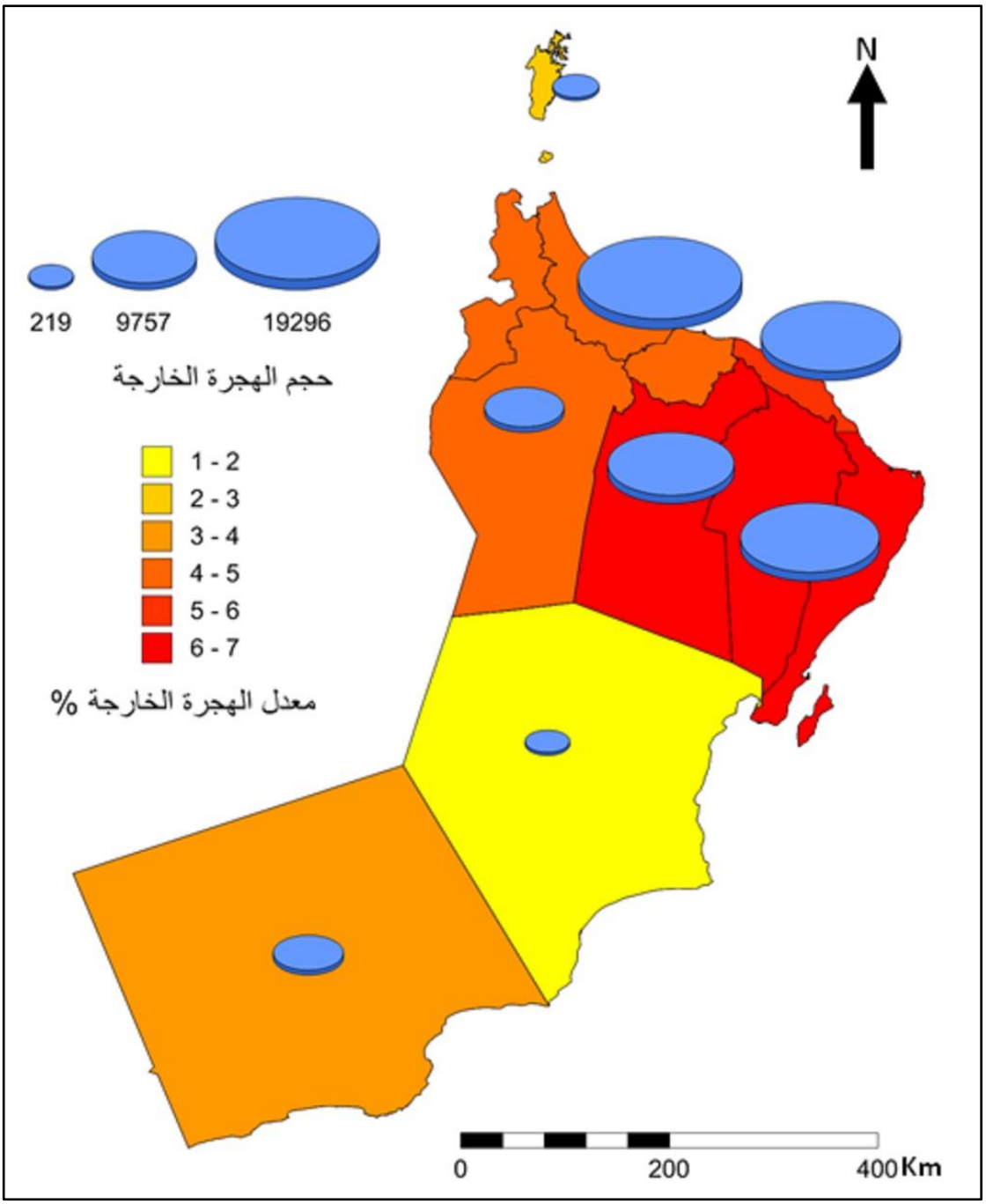


شكل (٧): حجم ومعدل الهجرة الخارجة في محافظات سلطنة عمان وفق بيانات تعداد ١٩٩٣

(المصدر: من عمل الباحثين)

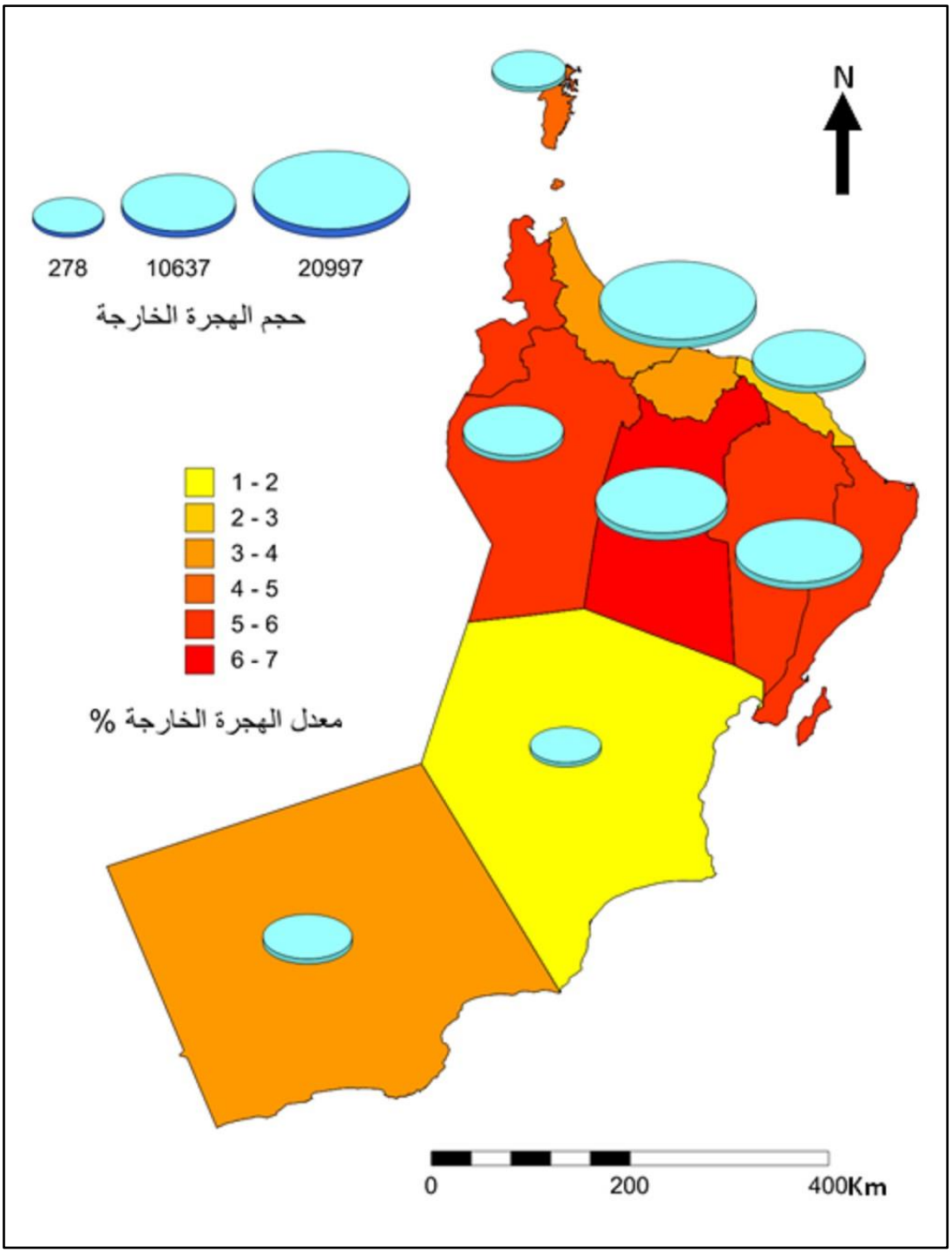


شكل (٨): حجم ومعدل الهجرة الخارجة في محافظات سلطنة عمان وفق بيانات تعداد ٢٠٠٣ (المصدر: من عمل الباحثين)

**٣- التوزيع الجغرافي لصافي الهجرة**

بحساب صافي الهجرة على مستوى المحافظات - جدول (٧) – وجد ان بداية الفترة محل الدراسة تختلف عن نهايتها، فقد كان صافي الهجرة لصالح محافظات مسقط وظفار والظاهرة

والوسطى أي ان تلك المحافظات تعتبر اهم مناطق مستقبلة للمهاجرين، وهذا الوضع اختلف في نهاية تلك الفترة، حيث جاء صافي الهجرة في غير صالح تلك المحافظات – باستثناء مسقط والوسطى - وان كان هذا امرا طبيعيا نتيجة لانخفاض الهجرة الداخلة وزيادة الهجرة الخارجة اي العائدة من تلك المحافظات. فقد كانت محافظة مسقط من اكثر المحافظات التي يفد اليها العمانيين خلال تعدادي ١٩٩٣م و٢٠٠٣م، فقد كان صافي الهجرة ٢٢٤٢١ مهاجر و٣٣٦٨٨ مهاجر على الترتيب وهي بذلك جاءت في المركز الاول من حيث كسب المهاجرين، وكذلك الحال في محافظة الوسطى الا ان اجمالي الهجرة الصافية انخفض من ١٠٦٩ مهاجر عام ١٩٩٣م إلي ٦١٥ مهاجر عام ٢٠٠٣م، في المقابل وعلى العكس من مسقط جاءت الباطنة فكانت اكبر المحافظات فقدا للمهاجرين في التعداد الاول (-١٠٠٤٨مهاجر) والثاني (-١٤١٩٦ مهاجر)، ويرجع ذلك الي القرب المكاني من مسقط وما شهدته من عمليات تنموية ادت الي انتقال السكان اليها خاصة من ولايات الباطنة الجنوبية القريبة من مسقط.

**جدول (٧): صافي الهجرة الداخلية في محافظات السلطنة في عام ١٩٩٣ و٢٠٠٣م**

| المحافظة | ١٩٩٣ | ٢٠٠٣ |
|---|---|---|
| مسقط | ٢٢٤٢١ | ٣٣٦٨٨ |
| الباطنة | -١٠٠٤٨ | -١٤١٩٦ |
| مسندم | ١٥٧ | -٢٤٥ |
| الظاهرة | ١٤٦١ | -٣١٨ |
| الداخلية | -٦٤٥٨ | -٩٧٠٢ |
| الشرقية | -١٠٢٧٢ | -٨٥٠٥ |
| الوسطى | ١٠٦٩ | ٦١٥ |
| ظفار | ١٦٧٠ | -١٣٣٧ |
| الاجمالي | -+٢٦٧٧٨ | -+٣٤٣٠٣ |

المصدر :١- اللجنة الوطنية للسكان ووزارة الاقتصادي الوطني بسلطنة عمان، الهجرة الداخلية، ٢٠١٠، ص ٧

٢- اهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة عام ٢٠١٠ ص ٩٦

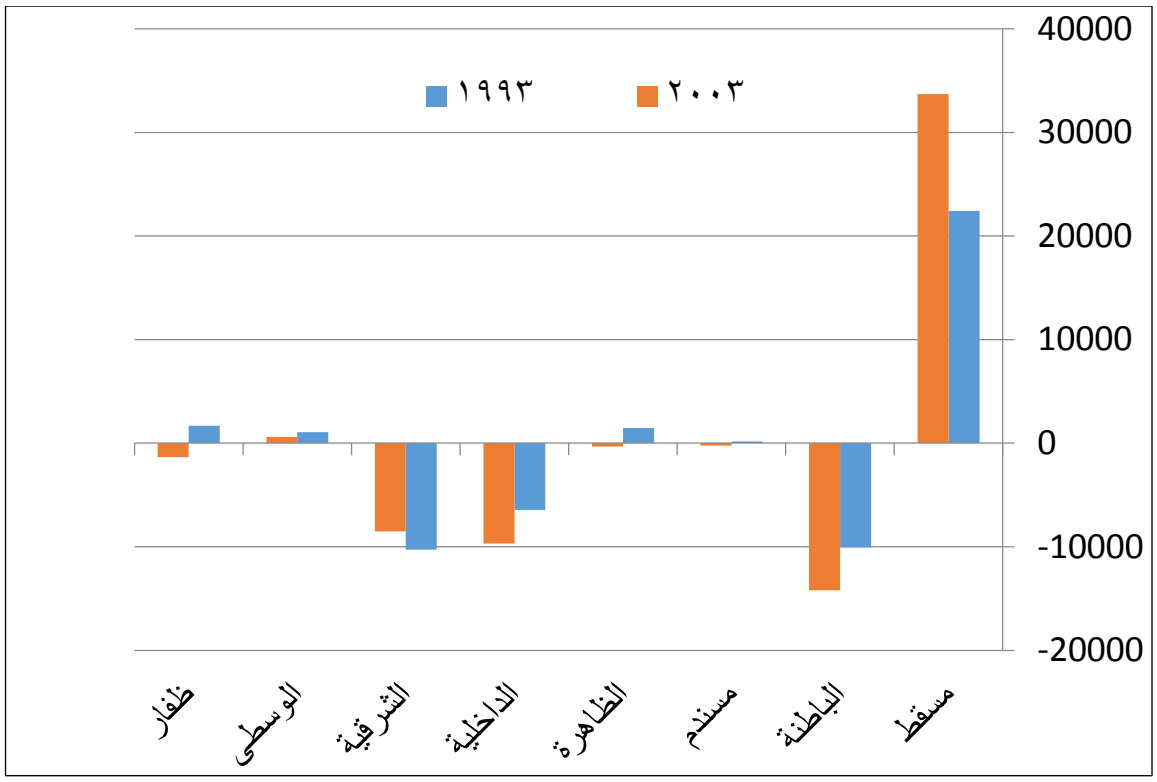


شكل (٩): صافي الهجرة الداخلية في محافظات السلطنة في عام ١٩٩٣ و٢٠٠٣م

يلاحظ من الشكل (٩) ان محافظات ظفار والظاهرة ومسندم كان صافي الهجرة بهم موجبا في تعداد ١٩٩٣م، تحول الي سالب في تعداد ٢٠٠٣م أي انهم فقدوا مهاجرين خلال الفترة السابقة لتعداد ٢٠٠٣. يتباين مقدار الهجرة السالبة فيما بينهم، يعود ذلك الي بطبيعة الحال إلى تباين حجم السكان الاجمالي بكل محافظة. كذلك الحال في باقي المحافظات عام ٢٠٠٣م فقد كان صافي الهجرة في غير صالحها، اذا جاءت علاماتها سالبه، باستثناء محافظتي مسقط والوسطى اللتان اكتسبتا مهاجرين.

**المبحث الثاني: تيارات الهجرة من وإلى مسقط خلال تعدادي ١٩٩٣ و٢٠٠٣م**

تعد تيارات الهجرة الداخلية مؤشرا مهما للحراك السكاني والتي يمكن من خلالها دراسة الاسباب التي تحدد مساراتها واحجامها (حسين، عبير مصطفى، ٢٠٠٥، ص١٣)، وفي ضوء ذلك فقد اوضحت الدراسة ان الهجرة الداخلية ادت الي ارتفاع ملحوظ في معدل النمو السكاني بمحافظة مسقط منذ بدايات العقد السابع من القرن العشرين ولازال هذا الوضع مستمر، حيث كانت ولا تزال محافظة مسقط المقصد الرئيسي للمهاجرين القادمين من مختلف محافظات السلطنة خلال الفترة (١٩٩٣- ٢٠١٠م)، خاصة في ظل ما تشهده السلطنة من تنمية ونهضة منذ بداية السبعينات والاهتمام بمسقط كونها عاصمة البلاد. يسهم تدفق المهاجرين الي مسقط بأعداد كبيرة

في عمليات التنمية داخل المحافظة. ويمكن التعرف على طبيعة المناطق المصدرة للهجرة الي مسقط من خلال الجدول التالي:

**جدول(٨): الهجرة الداخلة والخارجة وصافي الهجرة بمحافظة مسقط خلال الفترة وفق بيانات تعدادي ١٩٩٣- ٢٠٠٣**

| المحافظة | ١٩٩٣ | | | ٢٠٠٣ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الهجرة الداخلة إلى مسقط | الهجرة الخارجة من مسقط | صافي الهجرة بين المحافظتين (+) لصالح مسقط (-) لصالح المحافظة الأخرى | الهجرة الداخلة إلى مسقط | الهجرة الخارجة من مسقط | صافي الهجرة بين المحافظتين (+) لصالح مسقط (-) لصالح المحافظة الأخرى |
| الباطنة | ١٢٥٦٨ | ٥٦٠٦ | +٦٩٦٢ | ١٥١٣٩ | ٣٤٥٠ | +١١٦٨٩ |
| مسندم | ٢١٨ | ١٦٩ | +٤٩ | ٤٩٥ | ١٩٨ | +٢٩٧ |
| الظاهرة | ٣٣٧٠ | ١٣٩٢ | +١٩٧٨ | ٤٣٨١ | ٩٩٨ | +٣٣٨٣ |
| الداخلية | ٨٣٩٤ | ٢٨٧٦ | +٥٥١٨ | ١٠٥٩٥ | ٢٠٨٤ | +٨٥١١ |
| الشرقية | ١٠٤٦١ | ٢٨٧٤ | +٧٥٨٧ | ١٠٠٤٨ | ٢٦٥٨ | +٧٣٩٠ |
| الوسطى | ١٩ | ٧١١ | -٦٩٢ | ٥٩ | ١٦١ | -١٠٢ |
| ظفار | ٢٧٨٨ | ١٧٦٩ | +١٠١٩ | ٣٣٥٥ | ٨٣٥ | +٢٥٢٠ |
| **مسقط** | ٣٧٨١٨ | ١٥٣٩٧ | +٢٢٤٢١ | ٤٤٠٧٢ | ١٠٣٨٤ | +٣٣٦٨٨ |

المصدر: ١- اللجنة الوطنية للسكان ووزارة الاقتصادي الوطني بسلطنة عمان، الهجرة الداخلية، ٢٠١٠، ص ٧
صافي الهجرة من حساب الباحث

يتضح من الجدول (٨) ان مجموع القادمين من المحافظات الأخرى إلي محافظة مسقط بلغ عام ١٩٩٣ م ٣٧٨١٨ مهاجر وعام ٢٠٠٣ نحو ٤٤٠٧٢ مهاجر، وجاء الجزء الاكبر منهم من محافظة الباطنة، تليها محافظة الشرقية ومن ثم محافظة الداخلية، وكانت اقل المحافظات أرسالا للمهاجرين الي محافظة مسقط خلال الفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٣م) هي محافظة الوسطى ثم مسندم، وهذا يؤكد ان محافظة الباطنة من اكثر المحافظات المصدرة للمهاجرين لمحافظة مسقط فهي تحتل المركز الاول بين المحافظات الاخرى، وذلك في التعددين الاول والثاني، بزيادة مقدارها ٢٠,٤% عام ٢٠٠٣، ولعل اثر المسافة وقرب الولايات الجنوبية للباطنة من محافظة مسقط قد شجع على حركة السكان من هذه المحافظة باتجاه محافظة مسقط. اما الهجرة النازحة الي الباطنة من مسقط فقد انخفضت من ٥٦٠٦ مهاجر عام ١٩٩٣م الي ٣٤٥٠ مهاجر عام ٢٠٠٣م وهذا انعكس على الهجرة الصافية والتي بلغت عام ٢٠٠٣م نحو ١١٦٨٩ مهاجر، أي لصالح محافظة مسقط. ومن المرجح أن يؤدي الاهتمام بمدن الباطنة وزيادة معدلات التنمية والاستثمار فيها، إلى

التقليل من تيار الهجرة النازحة من إقليم الباطنة نحو مسقط، وفي هذا السياق يُشار إلى زيادة معدلات الاستثمار وأنشاء البنية الأساسية والتنمية في ولاية صحار، التي اصبحت معها الولاية أحد اقطاب الجذب المهمة للأنشطة الاقتصادية والسكانية في سلطنة عمان.

ومما تجدر الاشارة الية ان محافظتي الشرقية والداخلية ظلتا خلال التعدادين الاول والثاني تخسران مهاجرين لصالح محافظة مسقط، مع ملاحظة ان هناك تباين في حجم الخسارة بين المحافظتين من عام لأخر، ففي عام ١٩٩٣م بلغ عدد النازحين من الشرقية ١٠٤٦١ مهاجر، في مقابل ٨٣٩٤ مهاجر، الا ان عام ٢٠٠٣م شهد تغير في الترتيب حيث كان عدد المهاجرين من الداخلية اكبر من المهاجرين من الشرقية لكن بفارق ضئيل بلغ ٥٤٧ مهاجر، هنا يمكن التأكيد على ان عامل التجاور المكاني والعلاقات المكانية بين هاتين المحافظتين ومسقط له دور كبير في حركة السكان منهما الي مسقط خاصة الولايات القريبة، هذا الي جانب عوامل الجذب الاخرى المرتبطة بكون مسقط عاصمة البلاد. اما فيما يرتبط بالهجرة الخارجة من مسقط لهاتين المحافظتين فكانتا متقاربتين لحد كبير في تعداد ١٩٩٣م، الا ان محافظة الشرقية كانت هي الاكثر استقطابا في تعداد ٢٠٠٣م حيث نزح من مسقط اليها ٢٦٥٨ مهاجر، مقابل ٢٠٨٤ مهاجر لمحافظة الداخلية، ونتج عن الهجرة الداخلة والخارجة بالثلاثة محافظات السابقة (الباطنة، الشرقية والداخلية) تباين في صافي الهجرة.

ومما تجدر الاشارة الية انه حدث تغير في ترتيب عدد سكان ولايات محافظة مسقط خلال الفترة المذكورة، حيث يلاحظ ظهور ما يعرف بالهجرة داخل الإقليم الواحد حيث حدثت هجرة داخلية بين ولايات محافظة مسقط، وهذا ما يفسر نقص عدد سكان بعض الولايات مثل مطرح ومسقط، وزيادة سكان ولايات أخرى مثل السيب وبوشر، ولم تقتصر هذه الظاهرة على العمانيين فقط ولكن حدثت أيضاً بين الوافدين الأجانب، ويمكن إرجاع إعادة توزيع السكان داخل محافظة مسقط إلى إعادة تخطيط المحافظة، مما أدى إلى انتقال عوامل الجذب السكاني من ولايات إلى ولايات أخرى وبالذات بالنسبة لولايتي السيب وبوشر (العوضي وجمال الدين، ٢٠٠٤، ص ٥).

ولعل ما يمكن استنتاجه ان محافظة مسقط استقبلت اعدادا من المهاجرين القادمين من المحافظات الاخرى اكثر من المغادرين منها الي المحافظات الاخرى خلال التعداد الاول والثاني للسلطنة ولعل السبب في استقبال مسقط اعداد كبيرة من السكان المهاجرين اليها يعود الي توافر الخدمات الاساسية من تعليم وصحة وترفيه فيها، اضافة الي ما توفره من فرص العمل في الانشطة الاقتصادية الصناعية والسياحية والنقل وغيرها. وبناء على هذا الاستنتاج يتبين ان الهجرة الصافية موجبة بلغ حجمها ٢٢٤٢١ مهاجر عام ١٩٩٣م، وارتفعت عام ٢٠٠٣م الي

٣٣٦٨٨ مهاجر. حيث فاقت اعداد المهاجرين القادمين اعداد المهاجرين المغادرين الي المحافظات جميعها باستثناء الوسطي التي جاءت سالبة في التعدادين المذكورين، ويدل ذلك على استمرار محافظة مسقط مركزا جاذبا للسكان من المحافظات الاخرى.

**المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الهجرة الداخلية**

تختلف اسباب حركة السكان من مكان لأخر وحتى بين مهاجر واخر؛ لان الهجرة استجابة من البشر للقوى الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية السائدة في البيئة (العيسوي، فايز، ٢٠٠٩، ص ٢٦٩)، خاصة ان المهاجر يرغب في تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة. وعموما فانه يلاحظ ان هناك عوامل تكون دافعة للسكان على الهجرة (عوامل طرد)، كما ان هناك عوامل جاذبة تعمل على استقطاب السكان اليها (عوامل جذب)، من ثم تحدث الهجرة إذا توفرت قوة طرد وجذب بين منطقتين، وفي هذا الاطار يمكن التعرف على ابرز العوامل التي اثرت في خريطة الهجرة الداخلية بالسلطنة على النحو التالي:

**١- العوامل الاقتصادية وتوفر فرص العمل**

يعد التركيب الاقتصادي للمهاجرين انعكاسا لظروف المكون الاقتصادي للمناطق التي يفدون اليها، وحيث تتضافر مجموعة من عناصر الجذب الاقتصادي ومقوماته في تلبية نداء الهجرة اليها (الدياسطي، ٢٠٠٧، ص ٥٧)، وتعد محافظتي مسقط والباطنة من المحافظات التي تتنوع انشطتهما الاقتصادية بحكم التحولات التي شهدتها السلطنة، فقد ادى اكتشاف البترول بالسلطنة في نهاية الستينيات بكميات تجارية واستغلال عوائده في التنمية إلى طفرة اقتصادية كبيرة بالبلاد. فقد كان نصيب الفرد من الناتج القومي عام ٢٠٠٠م نحو ٧٩٣١,٥ دولار امريكي بقيمة ٠,٧٦٨ وفق دليل التنمية البشرية لمؤشر الناتج القومي، وقفز الرقم إلى أكثر من ٢٤١٩٥ دولار عام ٢٠١٠م، بقيمة ٠,٧٨٢ (جدول ٩)، وهو بهذا يرتفع عن متوسط نصيب الفرد بالدول العربية والبالغة ٧٨٦١ دولار في نفس العام، ويمكن أن يكون ذلك مؤشرا على أن مستوى التنمية في سلطنة عمان افضل من المستوى السائد في الدول العربية ككل، حيث يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي فيها عن ثلاثة اضعاف نصيب الفرد بالدول العربية.

جدول (٩): نصيب الفرد من الناتج القومي على مستوى محافظات السلطنة عام ٢٠١٠م (بالدولار الامريكي)

| المحافظة | متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي | دليل التنمية البشرية لمؤشر الناتج القومي | الترتيب |
|---|---|---|---|
| **مسقط** | ٣٦١٨٩ | ٠,٨٩٢ | ١ |
| **الباطنة** | ٢٠٦٩٨ | ٠,٧٢٧ | ٦ |
| **مسندم** | ٢٧٠٨١ | ٠,٧٤٤ | ٣ |
| **الظاهرة** | ٢٥٠٢٨ | ٠,٧٩٥ | ٢ |
| **الداخلية** | ٢٧٣١٢ | ٠,٧٣٩ | ٤ |
| **الشرقية** | ٢١٢٥٣ | ٠,٧١٠ | ٧ |
| **الوسطى** | ١٤٥٥٣ | ٠,٥٩٧ | ٨ |
| **ظفار** | ٢١٤٩٢ | ٠,٧٢٩ | ٥ |
| **الاجمالي** | **٢٤١٩٥** | **٠,٧٨٢** | |

المصدر: دليل التنمية البشرية لسلطنة عمان عام٢٠١٢، ص ٢٥٧

وقد استأثرت محافظة مسقط لكونها عاصمة السلطنة والواجهة الحضارية والاقتصادية والسياسية بمعظم الاستثمارات وعمليات التنمية، مما كان له الاثر في جذب الأيدي العاملة للمساهمة في هذه التنمية، خاصة في ظل ارتفاع نصيب الفرد فيها خلال السنوات المختلفة حيث جاءت في الترتيب الاولى بين محافظات السلطنة. وهنا يلاحظ اختلاف صورة التوزيع النسبي وتطوره بين جنس المهاجرين، فعمل المهاجرين يقتصر على الذكور دون الاناث خاصة في الانشطة الاولية، وذلك لان المجتمع المحلي لا يقبل عمل المرأة، كما ان بعض الاعمال لا تناسب طبيعتها، لذا من يعملن من الاناث يفضلن الانشطة الخدمية حيث تناسب طبيعتهن، وكان من نتاج ذلك ان تأثر الهرم السكاني لمسقط بالهجرة بشقيها الداخلي والخارجي، فاتجاه الهجرة يجذب عادة فئات الذكور دون الاناث مما يترك فجوات في الهرم السكاني في فئات الذكور الشابة في المجتمع المهاجر منه، واستطالة غير طبيعية في جسم الهرم للمجتمع المهاجر اليه، وكلا الامرين (الاستطالات والفجوات) يفعلان فعلهما في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تشهده السلطنة (العثمان، ٢٠٠١، ص ٢٩٣).

عموما فان سهولة العمل في المدن المهاجر اليها مثل، كاشتغال المهاجر في الدوائر الحكومية، وارتفاع معدلات دخول السكان في مسقط جعلها عامل جذب لسكان المحافظات. ويأتي عنصر توفر فرص العمل في محافظة مسقط من الأسباب التي جعلت المحافظة تتصدر مناطق السلطنة

في اجتذاب المهاجرين، فقد فرضت ضرورات التنمية الشاملة تخصيص النسبة الأعلى من الاستثمارات إلى محافظة مسقط - منذ بداية فترة النهضة - على الرغم من زيادة المخصصات التنموية للمحافظات والمناطق الأخرى، مما أدى إلى تركز المشروعات المركزية اللازمة لإدارة الدولة الحديثة من وزارات ومؤسسات خدمية مركزية وخدمات اجتماعية متنوعة، وقد شكلت هذه الاستثمارات مصدراً رئيسياً للأنفاق العام مما انعكس على تزايد فرص العمل على حساب المناطق الأخرى.

يتبين مما سبق ان ثمة فوارق واضحة في مستويات التنمية في محافظات ومناطق السلطنة، اسهمت في معظمها الي تفاوت انصبتها من السكان مما انعكس على نصيبهم من الناتج الاجمالي، فمما يسترعى الانتباه ان اكثر من نصف سكان عمان يعيشون في محافظة مسقط ومنطقة الباطنة، خاصة الولايات الشمالية منها، كما هو الحال في ولاية صحار، وان نحو ثلثي السكان يعيشون في ثلاثة اقاليم (مسقط، الباطنة، الداخلية)، فهذه الاقاليم الثلاث استقطبت في ٢٠١٠م اكثر من ثلثي الهجرة الداخلية، وهذا يؤكد ان السكان يهاجرون في الاساس لعوامل اقتصادية، خاصة في حال زيادة الفوارق بين المناطق بعضها البعض، وهذا ما اتضح من دراسة معدل الدخل والناتج المحلي بمحافظات السلطنة.

**٢- تباين توزيع الخدمات**

عوامل الجذب ترتبط ارتباطا وثيقا بتوفر الخدمات والمرافق ومؤسسات الصحة والتعليم المختلفة ووسائل الترفيه وانتشار الصناعات المختلفة، وقد جاءت هذه العوامل نتيجة النمو وتوسع المدن ولا سيما العواصم على حساب المناطق الريفية والاتجاه بالتنمية الاقتصادية (بنيان والربيعي،٢٠١٤،ص٦٧)، ولتحقيق هذه التنمية بدأت السلطنة منذ سبعينيات القرن الماضي في الاهتمام بالتعليم، حيث مر التعليم والسياسات التعليمية بمراحل مختلفة منذ عام ١٩٧٠م حتى الأن، وقد تميزت كل مرحلة بسمات خاصة تمشيا مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بالسلطنة، وكذلك الحال في الوضع الصحي. وان كان الخدمات التعليمية والصحية تباينت في بعدها الزمني، الا انها تباينت في بعدها المكاني ايضا وتركزها في مناطق دون الاخرى، مما كان أحد دوافع الهجرة الداخلية وذلك للحصول على هذه الخدمات خاصة انها اساسية وضرورية للأفراد. وبناء علية فقد أدى تركز الخدمات الأساسية بشكل أفضل في محافظة مسقط على حساب المناطق الأخرى عاملا مهما في زيادة نسبة الهجرة الداخلية. فوجود الجامعة الحكومية الوحيدة بالدولة (جامعة السلطان قابوس التي تأسست ١٩٨٦م)، والتي بلغ عدد الطلبة المسجلين بها

(١٥٤٩٦) طالبا وطالبه عام ٢٠١١/٢٠١٠م، بالإضافة إلى الكليات والمعاهد العليا التخصصية الخاصة التي ارتفعت من ١٢ الي ١٩ كلية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٩). كان عاملا مهما من عوامل الجذب. وقد سجلت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من ٥% عام ١٩٩٣م الي ٢٣,٤% عام ٢٠١٠م (نتائج تعداد ١٩٩٣ و٢٠١٠). وبما أن معظم معاهد التعليم العالي والجامعات توجد في مدينة مسقط، فقد ساهم ذلك في زيادة حركة السكان إلى العاصمة من أجل التعليم.

أضف إلي ذلك وجود الرعاية الطبية المتخصصة ذات المستوى الجيد، ويعكس ذلك المصروفات الصحية وعدد المستشفيات، فخلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠م) ارتفع عدد المستشفيات من ٥٢ مستشفى حكومي وثلاثة مستشفيات خاصة، الي ٥٥ مستشفى حكومي و٧ خاصة، كما ارتفع عدد المراكز والمستوصفات الصحية، وقد اخذ في الاعتبار عند انشاء تلك المستشفيات النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية، وقد تباينت المصروفات من منطقة لأخرى بالسلطنة – كما تتضح من الجدول التالي:

**جدول (١٠): المصروفات الصحية المتكررة لوزارة الصحة حسب موازنات المناطق الصحية لعام ٢٠٠٩ م**

| المحافظة | المصروفات المتكررة | | نصيب الفرد من الانفاق (ر.ع ) |
|---|---|---|---|
| | (مليون ر.ع) | % | |
| **مسقط** | ٤٧,٢ | ٢٤,٧ | ٥٠ |
| **ظفار** | ١٩,٢ | ١٠,٠ | ٦٢ |
| **الداخلية** | ٢٥ | ١٣,١ | ٧٥ |
| **شمال الشرقية** | ١٤,٤ | ٧,٥ | ٨٢ |
| **جنوب الشرقية** | ١٧,٦ | ٩,٢ | ٧٧ |
| **شمال الباطنة** | ٢٥,٩ | ١٣,٦ | ٥٠ |
| **جنوب الباطنة** | ١٥,٦ | ٨,٢ | ٥١ |
| **الظاهرة** | ١٢,٥ | ٦,٥ | ٨٠ |
| **البريمي** | ٦,٧ | ٣,٥ | ٥٦ |
| **مسندم** | ٤,٥ | ٢,٤ | ١١١ |
| **الوسطى** | ٢,٥ | ١,٣ | ٧٦ |
| **الاجمالي** | ١٩١,١ | ١٠٠,٠ | |

المصدر: دليل التنمية البشرية، ٢٠١٢، ص ١٣٣

من تحليل الجدول (١٠) يظهر استحواذ محافظة مسقط على ما يقرب من ربع (٢٤,٧%) المصروفات الخاصة بالصحة وهذا يعود لارتفاع عدد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية

بها والتي بلغ اجماليها ٣٥ منشاة صحية ذات تجهيزات على درجة كبيرة من التخصص مما يزيد من تكلفتها أو احتياجها لمصروفات مرتفعة، وفي المكانة الثانية تأتي الباطنة بشقيها الشمالي والجنوبي حيث تصل نسبة المصروفات إلي ٢١,٨% وهذا ايضا نتيجة لارتفاع عدد منشاتها الصحية التابعة للحكومة والتي بلغت عام ٢٠١٠م نحو ٤٣ منشاة، بينما تشذ المناطق الاخرى لتشكل نمطا اقل من المعدل العام كما هو الحال في الوسطى ومسندم والبريمي وهذا يعود لانخفاض اعداد سكانها. وهذا ما يعكسه ارتفاع نصيب الفرد من الانفاق الصحي والذي يصل بمسندم الي ١١١ ريال عماني والوسطى ٧٦ ريال عماني. يتبين مما سبق ان المحافظات التي تستحوذ على الانفاق الكبير (كقيمة مالية) في مجال الرعاية الصحية هي نفسها المحافظات التي تستقطب اعداد كبيرة من العمانيين اليها في هجرة داخلية. والجدول السابق يوضح فقط المصروفات الصحية المتكررة لوزارة الصحة على المحافظات، ولابد من الإشارة إلى الاستثمارات الكبيرة التي يضخها القطاع الخاص في قطاع الصحة والتي يتركز الجزء الأكبر منها في العاصمة مسقط. الأمر الذي أنعكس على انتشار وجودة المؤسسات الصحية الخاصة في مسقط، دون المحافظات الأخرى.

**٣ – تباين مستويات التنمية البشرية بين المحافظات**

ربما يعكس تباين مؤشرات التنمية البشرية بين المحافظات العمانية خلال العقدين السابقين، طبيعة حركة السكان بين هذه المحافظات، خاصة نحو المحافظات التي ترتفع بها مستويات التنمية، حيث يعني ذلك حصول السكان على قدرة أكبر على الوصول الي العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى بشكل افضل. في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين شهدت سلطنة عمان خطتين تنمويتين هما الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) والسابعة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠م) مما كان له ابلغ الاثر على مستويات التنمية، وهذا ما يتضح من الجدول (١١) والذي يقارن بين قيمة دليل التنمية البشرية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠م.

يتبين من جدول (١١) ان محافظة مسقط ظلت تحتل صدارة التنمية البشرية بين المحافظات العمانية، وذلك نظرا لارتفاع معدلات التنمية بها، والتي انعكست بدورها على قيمة دليل التنمية البشرية لها، إذ بلغ ٠,٧٨٦ عام ٢٠١٠م بزيادة طفيفة عن عام ٢٠٠٣م، وهي بذلك جاءت في المرتبة الاولى بين محافظات السلطنة. وتؤكد تلك النتيجة أن مستويات التنمية البشرية المرتفعة من عوامل الجذب المهمة للسكان، فكما أن مسقط تحتل مركز الصدارة في التنمية البشرية، تحتل

ايضا مركز الصادرة في الهجرة الداخلية الوافدة اليها، هذا فضلا عن تيارات الهجرة الخارجية الكثيفة نحوها.

**جدول (١١): قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى محافظات السلطنة ٢٠٠٣- ٢٠١٠م**

| المحافظات | ٢٠١٠ | الترتيب | ٢٠٠٣ | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| مسقط | ٠,٧٨٦ | ١ | ٠,٧٨٢ | ١ |
| الباطنة | ٠,٧١٠ | ٦ | ٠,٧٣٠ | ٥ |
| مسندم | ٠,٧٤١ | ٣ | ٠,٧٢١ | ٧ |
| الظاهرة | ٠,٧٣٤ | ٤ | ٠,٧٢٧ | ٣ |
| الداخلية | ٠,٧٢٨ | ٥ | ٠,٧٣٤ | ٤ |
| الشرقية | ٠,٧٠٦ | ٧ | ٠,٧٢٣ | ٦ |
| الوسطى | ٠,٦٠١ | ٨ | ٠,٦٢٨ | ٨ |
| ظفار | ٠,٧٤٨ | ٢ | ٠,٧٤٣ | ٢ |
| الاجمالي | ٠,٧٣٣ | - | ٠,٧٤٠ | - |

المصدر: دليل التنمية البشرية لسلطنة عمان عام ٢٠٠٣، ص ٢٠٥، وعام٢٠١٢، ص ٢٥٧

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث مؤشر التنمية البشرية محافظة ظفار خلال العامين المذكورين، ورغم ارتفاع هذا المؤشر، الا ان الهجرة الداخلة اليها عام ٢٠٠٣م، لم تتجاوز ٥% بين المحافظات، ويرجع ذلك لموقع المحافظة المتطرف بالنسبة لباقي المحافظات، فضلا عن وجود حركة للسكان باتجاه محافظات مسقط والباطنة والظاهرة وهي محافظات رئيسية لتيارات الهجرة.

ارتفع قيمة دليل التنمية البشرية لمحافظة مسندم في عام ٢٠١٠م حيث بلغ ٠,٧١٠ مقارنة بنحو ٠,٧٢١ عام ٢٠٠٣م وهي تأتي بذلك في الرتبة الثالثة. ورغم ارتفاع هذه المؤشرات، الا إنها لم تشهد تيارات لحركة السكان اليها، كما هو الحال بظفار وهذا ايضا لموقعها في اقصى الشمال الشرقي للسلطنة. يلاحظ ايضا من الجدول ان محافظتي الشرقية والباطنة قد انخفضت بهما قيمة مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٣، وهذا لا يعني ابدا تراجع مستويات التنمية البشرية بهما عام ٢٠١٠م مقارنة بعام ٢٠٠٣م، ولكن يعود بدرجة أكبر إلى ارتفاع مستويات التنمية البشرية في باقي محافظات السلطنة بوضوح، وكان لذلك تأثيرا واضحا على الهجرة النازحة التي تشهدها المحافظتين تجاه محافظة مسقط.

**٤- العوامل الاجتماعية**

يعد الزواج أو التعليم من اهم العوامل الاجتماعية تأثيرا في الهجرة الداخلية، كما تشكل الرغبة في الالتحاق بالأهل أو بما يعرف بالهجرة الأسرية مظهراً هاما في الهجرة الداخلية في سلطنة عمان. وفي هذا الصدد يمكن التأكيد على ترابط العوامل الاقتصادية والاجتماعية بعضها مع البعض الاخر، فعدم توافر فرص العمل في المحافظات الطاردة، يساعد على الهجرة الي نظيرتها الجاذبة من اجل تامين دخل مناسب يستطيع من خلاله المهاجر تحسين وضعه الاجتماعي من خلال تحسن مستوى معيشته، هذا الي جانب تحقيق رغبته في الزواج.

من الجوانب الاجتماعية التي قد ترتبط بالمهاجر هي الهجرة من اجل الحصول على طبيعة عمل معينة تزيد من الوضع الاجتماعي، وهذا ما يبرز من خلال التعرف على طبيعة المهن، فيلاحظ ان غالبية المهاجرين العمانيين يعملون في الوظائف الادارية، وقد يعود هذا الي طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي في المجتمع العماني، حيث يعتبر الفرد العماني العمل قيمة اجتماعية يحتل بموجبها مركزا اجتماعيا مرتفعا، وان أي عمل يحط من شأنه ومركزه في المجتمع ينفر منه (الحارثي، ١٩٩٢، ص ٢٨).

**المبحث الرابع: الاثار المترتبة على الهجرة الداخلية**

ترتب على الهجرة الداخلية المستمرة نحو العاصمة مسقط مجموعة من الآثار المكانية والسكانية يمكن تلخيصها فيما يلي.

١) **التوسع العمراني للمدينة:** كانت مدينة مسقط، التي استمدت منها العاصمة العمانية الحالية اسمها، واحدة من عشرين تجمع قروي متناثرة على ساحل محافظة مسقط الحالية وفي دواخلها مثل تجمعات الصيادين في السيب وبوشر والعذيبة والوطية. وقد ظلت هذه القرى حتى تاريخ قيام النهضة العمانية الحديثة (١٩٧٠) مجرد تجمعات سكانية بسيطة منعزلة، تفصل فيما بينها مناطق واسعة و تلال جبلية مرتفعة (المختار بالقاسم ٢٠١٥). ومع الأخذ بالتخطيط العمراني منذ بدايات السبعينيات والاهتمام الكبير بالمدينة وزيادة اعداد السكان؛ زادت المساحة المبنية للمدينة. أتجه النمو العمراني الرئيسي نحو الشمال الشرقي، خاصة في ولايتي بوشر والسيب، حيث كانت هناك مساحات فارغة من الأراضي سمحت بذلك النمو، أما في ولايتي مطرح ومسقط، فكان النمو محدود جدا، أقتصر على عمليات الاحلال والتجديد وإعادة التخطيط، وذلك لضيق مساحات الأراضي الفارغة، إذ تشرف الجبال على مياه البحر، تاركة فراغات صغيرة أمكن استغلالها.

ويمكن تحديد الأحياء الأكثر نموا عمرانيا من القرم شرقا (رقم ٨ في شكل رقم ١٠) وحتى الخوض السابعة (رقم ٢٥ في شكل رقم ١٠)، أما الأحياء من رقم ١ إلى رقم ٧ ، فلم تكن هناك فرصة كبيرة للنمو العمراني الأفقي بسبب ضيق مساحات المباني المتاحة، وتركز النمو في عمليات الإحلال و التجديد.

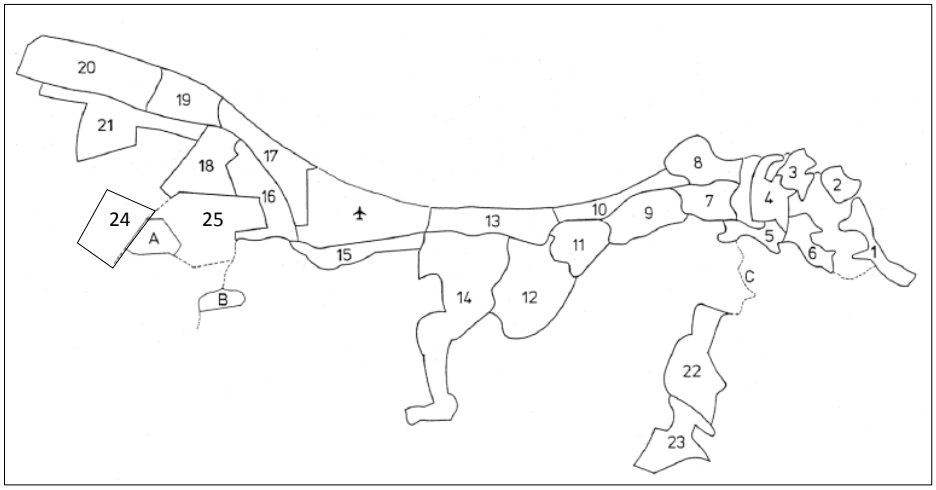


| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | سداب | 9 | مدينة السلطان قابوس، مدينة الاعلام | 17 | الحيل | 25 | الخوض السابعة |
| 2 | مسقط | 10 | حي السفارات، شاطئ القرم | 18 | الخوض | A | جامعة السلطان قابوس |
| 3 | مطرح | 11 | الخوير | 19 | السيب | B | الرسيل الصناعية |
| 4 | دراسيت، شمال روي | 12 | الغبره، بوشر | 20 | المنومة | | |
| 5 | جنوب روي، الحمرية | 13 | العذيبة | 21 | المعبيلة | | |
| 6 | الوادي الكبير | 14 | غلا الصناعية | 22 | العامرات | | |
| 7 | الوطية | 15 | المطار الجديد والقديم | 23 | مدينة النهضة | | |
| 8 | القرم | 16 | الموالح | 24 | الخوض السادسة | | |

شكل (١٠): الاحياء السكنية في ولايات السيب وبوشر ومطرح ومسقط والعامرات (المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تعدد ٢٠١٠)

يتبين من الجدول السابق ان محافظة مسقط ظلت تحتل صدارة التنمية البشرية بين المحافظات العمانية، وذلك نظرا لارتفاع معدلات التنمية بها، والتي انعكست بدورها على قيمة دليل التنمية البشرية لها، إذ بلغ ٠,٧٨٦ عام ٢٠١٠م بزيادة طفيفة عن عام ٢٠٠٣م ، وهي بذلك جاءت في المرتبة الاولى بين محافظات السلطنة. وتؤكد تلك النتيجة أن مستويات التنمية البشرية المرتفعة من عوامل الجذب المهمة للسكان، فكما أن مسقط تحتل مركز الصدارة في التنمية البشرية، تحتل ايضا مركز الصادرة في الهجرة الداخلية الوافدة اليها، هذا فضلا عن تيارات الهجرة الخارجية الكثيفة نحوها.

يتبين من الجدول السابق ان محافظة مسقط ظلت تحتل صدارة التنمية البشرية بين المحافظات العمانية، وذلك نظرا لارتفاع معدلات التنمية بها، والتي انعكست بدورها على قيمة دليل التنمية البشرية لها، إذ بلغ ٠,٧٨٦ عام ٢٠١٠م بزيادة طفيفة عن عام ٢٠٠٣م، وهي بذلك جاءت في المرتبة الاولى بين محافظات السلطنة. وتؤكد تلك النتيجة أن مستويات التنمية البشرية المرتفعة

من عوامل الجذب المهمة للسكان، فكما أن مسقط تحتل مركز الصدارة في التنمية البشرية، تحتل ايضا مركز الصادرة في الهجرة الداخلية الوافدة اليها، هذا فضلا عن تيارات الهجرة الخارجية الكثيفة نحوها.

ويشير الجدول (١٢) والشكل (١٠) المقتبسان من دراسة العوضي وأخرين (٢٠١٧)، إلى تطور المنطقة المبنية في مسقط العاصمة واتجاهات النمو العمراني، حيث يلاحظ نمو المنطقة المبنية للمدينة من ٢٤,٢٧ كيلو متر مربع عام ١٩٦٠ إلى ٢٣٣,٢٥ كيلو عام ٢٠١٠، أي أن المساحة المبنية للمدينة تضاعفت نحو تسع مرات في خمسين عاما.

جدول (١١): تطور المساحة المبنية في ولايات محافظة مسقط ١٩٦٩ ـ ٢٠١٠

| السنة | أسماء الولايات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | السيب | بوشر | مطرح | مسقط | العامرات | المجموع |
| ١٩٦٠ | ١٥,٧٤ | ٤,٥١ | ١,٧١ | ١,٠٠ | ١,٣١ | ٢٤,٢٧ |
| ١٩٧٠ | ١٥,٧٤ | ٤,٥٢ | ١,٧٦ | ١,٠٨ | ١,٣٢ | ٢٤,٤٢ |
| ١٩٨٠ | ٣٢,٥٠ | ٢٧,٦٢ | ١٠,٤٩ | ٣,٤٤ | ٣,١٠ | ٧٧,١٥ |
| ١٩٩٠ | ٧٦,٤٤ | ٤١,٧٣ | ٢٠,٣٨ | ٤,٢٣ | ٣,١٠ | ١٤٥,٨٨ |
| ٢٠٠٠ | ٩٦,٩٩ | ٦٢,٥٩ | ٢٣,٦٢ | ٤,٥٤ | ٧,٢٥ | ١٩٤,٩٩ |
| ٢٠١٠ | ١٢١,١٥ | ٧٢,٥٧ | ٢٥,٨٣ | ٦,٤٦ | ٧,٢٥ | ٢٣٣,٢٥ |

المصدر (Al-Awadhi, T., Ramadan, E. & Charabi, Y :2017, P. 52)

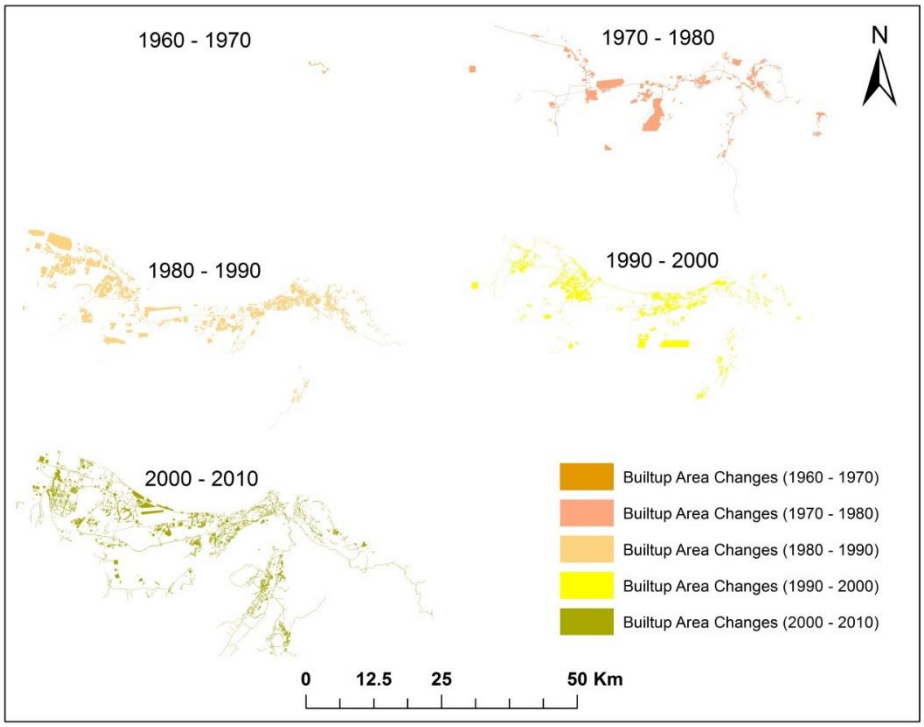


شكل (١١): مقدار واتجاهات التغيير في المنطقة المبنية في كل من ولايات السيب وبوشر ومطرح ومسقط والعامرات (١٩٦٠ - ٢٠١٠)، المصدر ( Al-Awadi, T., Ramadan, E. & Charabi, Y : (2017, P. 51

ويلاحظ ايضا من الشكل السابق أن التوسع العمراني اتجه نحو الغرب والشمال الغربي، في ولايتي بوشر والسيب، أو نحو الجنوب حين توفرت اراضي البناء في ولاية العامرات ومنطقة غلا الصناعية التابعة لولاية بوشر. حيث تطورت المساحة المبنية لولاية بوشر من ٤,٥ كيلو متر مربع عام ١٩٦٠ إلى ٧٢,٦ كيلو متر عام ٢٠١٠، أي أن مساحتها المبنية تضاعفت بمقدار ستة عشر ضعفا، تليها ولاية السيب من ١٥,٧ كيلو متر مربع عام ١٩٦٠ إلى ١٢١ كيلو متر مربع عام ٢٠١٠، أي أن المساحة تضاعفت نحو سبع مرات ونصف في ٥٠ عاما.

وتمثل منطقة الخوض والمعبيلة من أكثر الأحياء نموا عمرانيا في المدينة، ففي كلا منهما ما زالت تتوفر مساحات أراضي متاحة للبناء، ففي الخوض نشأ حي الخوض السادسة منذ ٧ سنوات، والخوض السابعة منذ ثلاث سنوات. ويتجه النمو العمراني في المعبيلة باستمرار نحو الشمال والشمال الغربي، حيث تتميز باتساع السهل الساحلي وانبساطه، مما ساعد وزارة الاسكان على طرح العديد من المخططات السكنية في المنطقة. وتنقل العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية - التي تتطلب مساحات كبير لها – مراكزها إلى منطقة المعبيلة، أو على الأقل تفتح فروعا جديدة لها، مثل الجامعة الألمانية التي نقلت مقرها من العذيبة إلى حي حلبان في ولاية المعبيلة، وجامعة الخليج، وسلسلة المراكز التجارية التي تنشأ باستمرار في المنطقة. بالتأكيد ساهم إنشاء طريق مسقط السريع، في زيادة جاذبية منطقة المعبيلة، وأدى إلى تسارع النمو فيها.

شكل (١٢): صورة توضح التوسع العمراني في منطقة المعبيلة – شمال مسقط العاصمة

شكل (١٣): صورة توضح التوسع العمراني في منطقة الخوض السادسة – شمال مسقط العاصمة

**الهيمنة الحضرية**

ترتب على النمو السكاني والمكاني المستمر لمدينة مسقط زيادة هيمنتها الحضرية في سلطنة عمان وظهورها كمدينة رئيسية (Primate City). يمكن استخدام مؤشر الهيمنة الحضرية لقياس درجة الهيمنة الحضرية لمدينة مسقط داخل النظام الحضري لسلطنة عمان.

$$\text{مؤشر الهيمنة الحضرية} = \frac{\text{حجم المدينة الأولى}}{\text{حجم المدينة الثانية + حجم المدينة الثالثة + حجم المدينة الرابعة}}$$

فإذا كان ناتج القسمة يساوي واحد صحيح، فيعني هذا أن حجم المدينة الأولى مساو لمجموع حجوم المدن الثلاث التي تليها، وكلما زاد المؤشر كلما دل ارتفاع الهيمنة الحضرية للمدينة الأولى. يصل الدليل إلى أثنين أو أكثر في بعض الدول النامية، وهو يعود بالدرجة الأولى إلى نمط الهجرة المرتكز نحو المدينة الرئيسية. (انظر ابو صبحة كايد ٢٠٠٩)

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الهيمنة الحضرية تم حسابه وفقا لجملة عدد السكان في المدن العمانية (العمانيون والوافدون) باستخدام بيانات تعدد ٢٠١٠.

$$\text{مؤشر الهيمنة الحضرية} = \frac{\text{حجم مدينة الأولى (مسقط)}}{\text{حجم المدينة الثانية (صلالة) + حجم المدينة الثالثة (صحار) + حجم المدينة الرابعة (البريمي)}}$$

$$\text{مؤشر الهيمنة الحضرية} = \frac{٧١٢١٧٣}{١٥٥٧٤٢ + ١٢٩٧٦٥ + ٦٠١٨١} = ٢,٠٦$$

هذا يعني أن مؤشر الهيمنة الحضرية يبلغ في سلطنة عمان ٢,٠٦، أي أن حجم مدينة مسقط يزيد على ضعف حجم المدن الثانية والثالثة والرابعة مجتمعة، ويعتبر ذلك من مؤشرات الهيمنة الحضرية المرتفعة.

**ظاهرة البيت الثاني (Second Home)**

أدت الهجرة الداخلية في سلطنة عمان إلى بروز ظاهرة البيت الثاني، حيث يعمل المهاجرين الداخليين على الاحتفاظ بعلاقاتهم الاجتماعية القوية مع الولايات والمناطق التي هاجروا منها. الكثير منهم يعمل على بناء منزل له ولأسرته في هذه الولايات، أو يقوم بتجديد البيت القديم، أو إعادة بناء المنزل الذي ورثه عن أبيه. تذهب الأسرة لقضاء نهاية الأسبوع والإجازات وفترات الأعياد في بيتها الثاني في البلاد (يقصد الولاية أو القرية التي هاجرت منها الأسرة). تشير بيانات تعداد ٢٠١٠ إلى أن أكثر من ربع المساكن في سلطنة عمان غير مسكونة، معظم هذه المساكن غير المسكونة هي منازل ثانية للأسر المهاجرة داخليا، والمقيم معظمها في مسقط العاصمة. (انظر الجدول ١٢). وتسجل محافظة مسقط أقل المحافظات في نسبة المساكن غير المسكونة نحو (١٦,٢%)، بينما ترتفع النسبة في محافظات مسندم (٤٤,٧%)، الوسطى (٣٥,٨%)، جنوب الشرقية (٣٤,٢%)، شمال الشرقية (٣٢,٢%).

جدول (١٢): التوزيع العددي والنسبي للمساكن حسب الإشغال عام ٢٠١٠

| المحافظات | إشغال المساكن | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مسكون | مغلق | غير مسكون | المجموع |
| مسقط | 78.2 | 5.6 | 16.2 | 153,381 |
| ظفار | 69.5 | 1.3 | 29.2 | 46,774 |
| مسندم | 44.4 | 11.0 | 44.7 | 10,764 |
| البريمي | 66.9 | 1.4 | 31.7 | 17,702 |
| الداخلية | 69.7 | 1.2 | 29.1 | 63,199 |
| شمال الباطنة | 74.8 | 0.9 | 24.2 | 88,725 |
| جنوب الباطنة | 74.4 | 0.5 | 25.1 | 51,944 |
| جنوب الشرقية | 65.1 | 0.7 | 34.2 | 43,544 |
| شمال الشرقية | 66.8 | 1.0 | 32.2 | 38,941 |
| الظاهرة | 67.1 | 1.8 | 31.1 | 29,697 |
| الوسطى | 63.1 | 1.0 | 35.8 | 6,387 |
| السلطنة | 71.9 | 2.5 | 25.6 | 551,058 |

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان (٢٠١٣)، ص ١٧

**الحركة الأسبوعية من وإلى مسقط والازدحام المروري**

واحدة من أهم الأثار المترتبة على الهجرة الداخلية في سلطنة عمان هي الحركة الأسبوعية من وإلى مسقط، وما يترتب عليها من ظهور نمطا معينا في اتجاه المرور والكثافة المرورية والازدحام المروري. تتحرك الأفراد والأسر العمانية من مسقط العاصمة إلى البلاد (ولايات الأصل التي هاجروا منها) يوم الخميس بدأ من الساعة الثانية عشر ظهرا لقضاء نهاية الأسبوع مع ذويهم وأقاربهم في البيت الثاني. ومن ثم يتميز اتجاه الحركة المرورية بالخروج من محافظة مسقط، في اتجاه محافظات شمال وجنوب الباطنة، والداخلية، وشمال وجنوب الشرقية. ومع تقدم ساعات يوم الخميس نحو المساء يصبح السير على الطريق في اتجاه الباطنة، أمرا صعبا. على النقيض يكون الطريق غير مزدحما في الاتجاه المعاكس (الباطنة - مسقط)، وهكذا الحال على طريق مسقط – نزوى، وطريق مسقط – صور. يكون هناك ازدحام مروري شديد في اتجاه نزوى وصور طوال يوم الخميس، بينما يكون الطريق هادئ في الاتجاه المعاكس.

يشهد يوم السبت بدأ من الساعة الخامسة مساءا ويوم الأحد صباحا اتجاها مروريا معاكسا، حيث يبدأ الأفراد والأسر في التحرك نحو العاصمة مسقط، للعمل والدراسة. ومن ثم تشهد الطرق المؤدية إلى العاصمة في هذه الأوقات كثافة مرورية عالية جدا (انظر شكل ١٤). ساهم طريق مسقط السريع في حل جزءا من مشكلة الازدحام المروي على الطرق المؤدية إلى مسقط العاصمة.

صورة (١): الازدحام المروري على طريق السلطان قابوس

**تيارات هجرة داخلية جديدة في سلطنة عمان**

اتضح من العرض السابق أنه منذ بداية عصر النهضة العمانية (بداية سبعينيات القرن العشرين) تركز تيار الهجرة الداخلي الرئيسي نحو العاصمة مسقط، وذلك لما توفر بها من عوامل جذب قوية أهمها توفر فرص العمل وتوفر الخدمات في المجال الصحي والتعليمي والاجتماعي. وكان لتركز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور البنية الأساسية والتحتية في المدينة الدور الرئيسي في زيادة عوامل الجذب نحو المدينة. في تلك المرحلة ركزت الدولة مجهوداتها في تنمية القطب الاقتصادي والإداري الرئيسي، مسقط العاصمة. والنتيجة هي النمو الكبير للمدينة عمرانيا وسكانيا. ومنذ نحو عقدين بدأت السلطنة تتجه نحو سياسة "الاقطاب الاقتصادية المتعددة" ويقصد بها خلق أقطاب اقتصادية جديدة، مثل صحار والدقم، وتعزيز أقطاب قائمة مثل صلالة، وذلك لتحقيق عدة أهداف:

- الاستفادة من الموارد الطبيعية الكامنة لتلك الاقطاب الاقتصادية
- توزيع الثقل الاقتصادي للدولة على أقطاب متعددة بدلا من القطب الواحد
- تعزيز عوامل الجذب الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق، لتصبح اقطاب جذب سكانية مستقبلا
- ومن ثم تخفيف الضغط السكاني وتيارات الهجرة الداخلية المستمرة نحو مسقط العاصمة
- تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية من تنمية تلك الأقطاب، خاصة في ظل المنافسة الإقليمية في مجال النقل واللوجستيات.

بناء على ذلك قامت السلطنة بضخ مبالغ كبيرة في مجال الاستثمار في كل من صلالة وصحار والدقم. من أمثلة تلك الاستثمارات الضخمة في مدينة صلالة، افتتاح مطارها الجديد عام ٢٠١٥، بتكلفة تقدر بنحو مليار دولار ، ويقدر على استيعاب مليوني مسافر، قابلة للزيادة مع مراحل التوسعة إلى ستة ملايين مسافر، و اكتمال ازدواجية طريق صلالة مسقط.

أما في صحار فكان أحد اهم مشاريعها هو ميناء صحار، الذي يقع إلى الشمال من مسقط بنحو ٢٤٠ كيلومترا. بدأت الأعمال الإنشائية في ميناء صحار عام ١٩٩٩، وبلغت الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية للميناء والمرافق التابعة بحوالي ٤ مليارات ونصف المليار دولار، ويشمل ذلك كواسر الأمواج وانشاء الارصفة لمحطات البضائع الجافة والسائلة والسائبة والحاويات وكذلك مد انابيب الغاز بين فهود وصحار وانابيب النفط الخام بين مسقط وصحار بالإضافة إلى بناء محطة سحب مياه التبريد للمصانع ومحطة توليد الطاقة وتحلية المياه والبنية الاساسية في الممرات العامة كالطرق وقنوات تصريف مياه الأمطار والخدمات الأخرى. واصبح

ميناء صحار في الوقت الحالي من أهم الموانئ التجارية في السلطنة، خاصة بعد تحويل ميناء مطرح إلى ميناء سياحي، هذا فضلا عن المنطقة الصناعية في مدينة صحار. ويبلغ مجموع الاستثمارات في المنطقة الصناعية في صحار حاليا أكثر من ٢٠ مليار دولار امريكي (العوضي، ٢٠٠٧).

وفي عام ٢٠١١ تأسست "هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم" كأحد أكبر المشاريع الاستثمارية في سلطنة عمان، على مساحة ١٧٥٠ كيلو متر مربع. وتمثّل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نموذجا للتكامل الاقتصادي، حيث من المخطط أنّ يضم المشروع ثماني مناطق تطوير اقتصادي وخدمي وهي: ميناء متعدّد الأغراض، وحوض جاف لإصلاح السّفن، وميناء للصيد، ومناطق سياحية وصناعية ولوجستيّة، ومدينة تعليميّة، ومدينة سكنية حديثة، جميعها مخدومة بشبكة نقل متعدّدة الوسائط تشمل مطار إقليمي وميناء متعدّد الأغراض وسكّة حديد وشبكة طرق نقل بري تربط الدقم بمناطق السلطنة المختلفة ودول مجلس التعاون، ومن ثمّ منطقة الشرق الأوسط، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا. ولقد تم افتتاح الحوض الجاف وميناء الدقم، وهما الأن في مرحلة التشغيل. (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٢٠١٥)

أدت هذه المشاريع الضخمة في الأقطاب الاقتصادية الجديدة إلى تعزيز عوامل جذب السكان أليها، خاصة فرص العمل المتاحة، ومن الملاحظات المهمة في السنوات الأخيرة هي النمو السكاني المتزايد لهذه المناطق، خاصة الدقم وصحار. يعتقد الباحثين أن تيار هجرة داخلية جديد نحو المنطقتين بدأ يتشكل في سلطنة عمان، ومن المرجح ان تزداد أهميته في المستقبل مع اكتمال المشروعات الاقتصادية والتنموية فيهما.

**الخاتمة**

تعتبر دراسة تحركات السكان وخاصة الهجرة الداخلية من الموضوعات الصعبة نتيجة لصعوبة تتبع حركة السكان وتنقلهم من منطقة إلى اخرى داخل حدود الدولة الواحدة، على العكس من الهجرة الدولية أو الخارجية التي تتوفر لها بيانات من هيئات إقليمية ودولية متعددة. وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية في سلطنة عمان فقد تضمن تعدادي ١٩٩٣ و٢٠٠٣ سؤال صريح عن محل الاقامة خلال العشر سنوات التي تسبق التعداد، بواسطة تحليل الإجابة على هذا السؤال أمكن دراسة وتتبع حركة الهجرة الداخلية في السلطنة. بينما لم يتضمن تعدد ٢٠١٠ هذا السؤال مما اوجد نوعا من الصعوبة في تحديد الهجرة الداخلية في هذا التعدد، وللوصول إلى مؤشرات عامة عن الهجرة الداخلية في تلك الفترة أقترح الباحثين ثلاثة طرق؛ الأولى: حساب معدلات النمو

السكاني للسكان العمانيين في الفترة من ٢٠٠٣ و٢٠١٦، الثانية: مقارنة توزيع السكان العمانيين في المحافظات العمانية والتغير الناتج في هذا التوزيع، الثالثة: تحليل إجابة سؤال ورد في تعداد ٢٠١٠ عن المقارنة بين محل الإقامة ومحل العمل.

يتضح من المناقشات السابقة في البحث أن السلطنة مرت بعدة مراحل من حيث الهجرة الداخلية، فقد كانت السلطنة حتى ستينيات القرن العشرين مركزا لتصدير الهجرة لدول الخليج العربية وخاصة إلى الكويت والبحرين، ولكن بعد ظهور البترول وزيادة العوائد المالية للدولة وزيادة معدلات التنمية وما ارتبط بها من فرص عمل متاحة؛ عاد معظم المهاجرين العمانيين للمساهمة في عمليات التنمية في كافة القطاعات والمؤسسات. ويلاحظ تركز العمانيين العائدين في محافظة مسقط للعمل في الوظائف الجديدة التي خلقتها الاستثمارات الحكومية المرتبطة بعوائد النفط المتزايدة. وبعد عام ١٩٧٠ ونتيجة لتركز معظم الاستثمارات الحكومية في تنمية البنية التحتية للعاصمة مسقط فقد اصبحت الوجهة الرئيسية للهجرة الخارجية الوافدة من بلدان عدة، والوجهة الرئيسية للهجرة الداخلية الداخلة خاصة من المحافظات القريبة منها مثل الباطنة والشرقية والداخلية. وبعد الانتهاء من بناء معظم المشاريع التنموية في محافظة مسقط فقد اتجهت السلطنة تكثيف عمليات التنمية في المحافظات الاخرى وظهرت أقطاب إقتصادية جديدة في صحار وصلالة والدقم، حيث تسعى الحكومة من هذه الخطوة إلى اعادة توزيع مناطق الثقل الاقتصادي والصناعي لتغطي معظم مناطق السلطنة، مما يساعدها على أعادة توزيع مراكز الجذب والحراك السكاني داخل الدولة.

وقد ترتب على الهجرة الداخلية المستمرة نحو العاصمة مسقط مجموعة من الآثار المكانية والسكانية يمكن تلخيصها في: ١) زيادة معدلات النمو السكاني الكبير للمحافظة، وقد تزامن هذا مع زيادة معدلات الهجرة الخارجية، حيث يقطن محافظة مسقط حاليا اكثر من ثلث سكان السلطنة (المجلس الاعلى للتخطيط، ٢٠١٧). ٢) زيادة مؤشر الهيمنة الحضرية الذي يبلغ في سلطنة عمان ٢,٠٦، هذا يعني أن حجم مدينة مسقط يزيد على ضعف حجم المدن الثانية والثالثة والرابعة التالية لها مجتمعة، ويعتبر هذا مؤشرا عاليا للهيمنة الحضرية على مستوى العالم. ٣) التوسع العمراني المتزايد والمستمر للمحافظة مسقط وما ترتب عليه من انخفاض مساحة الغطاء النباتي الاخضر بالمقارنة بالمحافظات الاخرى. ٤) زيادة ظاهرة حركة السكان اليومية والاسبوعية من وإلى مسقط. ٥) ظهور بعض المشكلات المرتبطة بالهجرة والتحركات السكانية نحو مسقط مثل الازدحام المروري الشديد وخاصة في أيام و ساعات الذروة.

ولتقليل الآثار السلبية للهجرة نحو مسقط فعلى القائمين على التخطيط وبالذات المجلس الاعلى للتخطيط من إتخاذ عدة تدابير مهمة، يقترح الباحثين منها: ١) إعادة ترتيب الاولويات في التنمية والتركيز على قطاعات اخرى جاذبة للسكان. ٢) تركيز عمليات التنمية في مناطق ومحافظات أخرى غير العاصمة مسقط. ٣) ضرورة الأهتمام بتنمية البنى التحتية والخدمات وخاصة الخدمات التعليمية والصحية في تلك المحافظات. ٤) العمل على خلق فرص عمل انتاجية حقيقة من خلال المشروعات الاقتصادية الحكومية. ٥) تشجيع القطاع الخاص ومنحه مجموعة من المميزات من أجل تعزيز دوره في إنشاء مشروعات إقتصادية في المحافظات الأخرى، وما يرتبط بها من خلق فرص عمل للسكان المحليين. سوف تساعد كل هذه الإجراءات والتدابير على التقليل من حدة الهجرة الداخلية والحراك السكاني إلى مسقط.

## الملاحق

**ملحق (١): الهجرة الداخلة والخارجة وصافي الهجرة في محافظات السلطنة خلال الفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٣**

| المحافظة | ١٩٩٣ | | | ٢٠٠٣ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الهجرة الداخلة | الهجرة الخارجة | صافي الهجرة | الهجرة الداخلة | الهجرة الخارجة | صافي الهجرة |
| مسقط | ٣٧٨١٨ | ١٥٣٩٧ | ٢٢٤٢١ | ٤٤٠٧٢ | ١٠٣٨٤ | ٣٣٦٨٨ |
| الباطنة | ٩٢٤٨ | ١٩٢٩٦ | ١٠٠٤٨- | ٦٨٠١ | ٢٠٩٩٧ | ١٤١٩٦- |
| مسندم | ٦٥٦ | ٤٩٩ | ١٥٧ | ٦٣٨ | ٨٨٣ | ٢٤٥- |
| الظاهرة | ٧٢٠٩ | ٥٧٤٨ | ١٤٦١ | ٧٠٩٢ | ٧٤١٠ | ٣١٨- |
| الداخلية | ٦٨٣٤ | ١٣٢٩٢ | ٦٤٥٨- | ٥٢٤٦ | ١٤٩٤٨ | ٩٧٠٢- |
| الشرقية | ٥٠٢٠ | ١٥٢٩٢ | ١٠٢٧٢- | ٥٣١٠ | ١٣٨١٥ | ٨٥٠٥- |
| الوسطى | ١٢٨٨ | ٢١٩ | ١٠٦٩ | ٨٩٣ | ٢٧٨ | ٦١٥ |
| ظفار | ٥٩٦٨ | ٤٢٩٨ | ١٦٧٠ | ٣٣٦٦ | ٤٧٠٣ | ١٣٣٧- |
| البريمي | - | - | - | - | - | - |
| الاجمالي | ٧٤٠٤١ | ٧٤٠٤١ | ٢٦٧٧٨+- | ٧٣٤١٨ | ٧٣٤١٨ | ٣٤٣٠٣+- |

المصدر :١- اللجنة الوطنية للسكان ووزارة الاقتصاد الوطني بسلطنة عمان، الهجرة الداخلية،

٢- اهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة عام ٢٠١٠ ص ٩٦

## قائمة المراجع العربية والأجنبية


ابو صبحة، كايد عثمان (٢٠٠٩): جغرافية المدن، الأردن

الحارثي، حسين بن سعيد (١٩٩٢): الهجرة في المجتمع العماني من الولايات الي محافظة مسقط، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، دائرة الاعلام (٢٠١٥): الاستثمار في الدقم

الدياسطي، رفيق محمد (٢٠٠٧): الهجرة الخارجية الوافدة واثرها على سكان مدينة اوباري- دراسة في جغرافية السكان، الجمعية الجغرافية الكويتية

العثمان، باسم عبدالعزيز (٢٠٠١): الهرم السكاني لسلطنة عمان حسب تعداد عام ١٩٩٣: الخصائص والمؤشرات، مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، قطر العدد ٢٤

العوضي، طلال ووفيق، جمال (٢٠٠٤): "الهجرة إلى مسقط". اللقاء العلمي الأول للجمعية الجغرافية الخليجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٥-٧ أكتوبر ٢٠٠٤، الرياض – المملكة العربية السعودية

العيسوي، فايز (٢٠٠٩): اسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية

الكواري، نوره يوسف (٢٠١١): ملامح التوزيع السكاني في قطر خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٤)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س ٣٧، ع ١٤٠

اللجنة الوطنية للسكان ووزارة الاقتصادي الوطني بسلطنة عمان، الهجرة الداخلية، ٢٠١٠

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، أهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة عام ٢٠١٠

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١٣): الأطلس الديموغرافي الاجتماعي ٢٠١٠، مسقط، سلطنة عمان

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (NCSI) (٢٠١٧) "الكتاب الاحصاء السنوي ٢٠١٧، مسقط، سلطنة عمان

بنيان، حسام الدين والربيعي، عبدالله عبدالكريم (٢٠١٤): نموذج قياس الهجرة الداخلية واثرها في العراق ودول عربية مختارة، مجلة الخليج العربي، مج ٤٢، ع ٣-٤

المختار، بالقاسم (٢٠١٥): التحولات الحديثة للنسيج الحضري الاجتماعي في مدينة مسقط، مجلة الآداب والعلوم الانسانية – جامعة السلطان قابوس، العدد ص ص ٥-٢٠)

حسانين، محمد على (٢٠٠٩): الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠- ١٩٩٦): دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة القاهرة

حسين، عبير مصطفى (٢٠٠٥): اثر عامل المسافة على الهجرة الداخلية من محافظتي البلقاء والمفرق الي محافظة عمان، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ١٣

عنبر، على حسن وابوصبحة، كايد عثمان (٢٠٠٩): الهجرة الداخلية في الاردن: حجمها واتجاهاتها، المجلة الاردنية في العلوم الاجتماعية، مج ٢، ع ٢

قطن، حامد بن سالم (٢٠٠١): السكان والتنمية الريفية في جبال محافظة ظفار- سلطنة عمان: دراسة في السكان والخدمات، رسالة ماجستير مقدمة الي كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية

محمد، نبيلة رمضان (٢٠١٥): الهجرة الداخلية في محافظات الوجه القبلي فيما بين(١٩٧٦- ٢٠٠٦):دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بني سويف

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠٠٣)، دليل التنمية البشرية ٢٠٠٣، مسقط، سلطنة عمان

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠١٢)، دليل التنمية البشرية ٢٠١٢، مسقط، سلطنة عمان

Al-Awadhi, T., Ramadan, E. & Charabi, Y (2017). Urban Development and Landuse change Patterns in Muscat City, Oman. In International Journal of Geoinformatics, Vol. 13, No.4, PP 45-55

Al-Awadhi T., (2017). Local Spatial Impacts of Globalization in Developing Countries: The Case of Sohar, Oman, International review for spatial planning and sustainable development, Vol. 5 No 3 (2017)

Al Garibi Hamad (2014). Urban Growth from Patchwork to Sustainability, Case Study: Muscat. Berlin

Shawky Mansour (2017). Spatial concentration patterns of South Asian low-skilled immigrants in Oman: A spatial analysis of residential geographies, Applied Geography 88 (2017) 118–129